



وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي



إخلاء مسؤولية

الآراء والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا المجلد تخص المؤلف وحده ولا تعبر بالضرورة عن مركز المرأة للبحوث والدراسات أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المجلس الأعلى للتنمية والتخطيط.

الفهرس

7	شكر وتقدير
9	نبذة عن مركز دراسات وأبحاث المرأة
11	وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي
23	دراسة تحليلية إقليمية
25	دولة الكويت
32	سلطنة عُمان
37	مملكة البحرين
41	المملكة العربية السعودية
47	دولة الإمارات العربية المتحدة
51	دولة قطر
55	الخاتمة
59	التوصيات

شكر وتقدير

كانت هذه الدراسة نتاج حلقة نقاشية أقامها مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت في مايو 2013 .

وكان موضوع الحلقة «المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ، حيث أن عدد هذه الفئة يتزايد والكل كان لديه هموم مشتركة تتعلق بإعطاء الأبناء جنسيتهم (أي جنسية أمهاتهم) وضمان الأمان لأولادهن.

وقد شاركت في هذه الحلقة نائبات من دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة هذا الموضوع، والذي يشمل أبعاداً إنسانية وديمقراطية، وكان النقاش مثمراً إلى حد كبير. ولكن تبين من خلال المناقشة أن هناك فروقات في تطبيق السياسات المتعلقة في هذا الموضوع بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وقامت النائبات باقتراح أن يقوم المركز بعمل دراسة لمعرفة القوانين، والمشاكل التي تواجه المواطنات المتزوجات من غير مواطنين لكي تكون مرجع «مهم» للمهتمين بهذا الشأن وكذلك لوجود المعلومات لدى النائبات لمتابعتها مع مجلس الشورى والمسؤولين في دولهم .

وإن مركز دراسات وأبحاث المرأة ينتهز هذه الفرصة ليتقدم إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على دعم هذه الدراسة وكذلك الشكر والتقدير إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدولة الكويت ، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت.

كما ننتهز هذه الفرصة لتتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الجهات التي قامت بتزويدنا بالمعلومات ، ووافقت على إجراء المقابلات التي سعيينا إليها مثل : لجنة شؤون المرأة والأسرة بالبرلمان الكويتي، والمجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة في دولة قطر، وجميع المسؤولين بجمعيات المجتمع المدني ، والأسر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين وافقوا على إجراء المقابلات لتعود بالنفع العام على هذه الدراسة.

أخيراً وليس بأخر يتقدم المركز بالشكر للدكتورة العنود الشارخ المستشارة التي تم تكليفها من قبل المركز لإجراء هذه الدراسة . وعلى الرغم من قلة المعلومات الرسمية وحساسية الموضوع إلا أنها قد قامت بإلقاء الضوء على معاناة هذه الفئة والقوانين المتعلقة بهم، ولا شك في أن هذه المعلومات سوف تكون بمثابة العون والمساعدة لصناع القرار والمستشارين المهتمين بهذه القضية الإنسانية.

د. لبنى أحمد القاضي

رئيسة مركز دراسات وأبحاث المرأة
كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت

نبذة عن مركز دراسات وأبحاث المرأة

الرؤية : تمكين المرأة تعزيزا للتنمية.

الرسالة : تأسيس شراكات فعالة لتمكين المرأة من المشاركة الاجتماعية الثقافية ، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية في داخل المجتمع.

حيث أنشئ مركز دراسات وأبحاث المرأة والذي بدأ في 2010 كوحدة خاصة كئثار للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للتخطيط والتنمية في دولة الكويت تحت مظلة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت كأحد الأهداف التتموية التي تم التركيز عليها في الخطة الوطنية الخمسية من 2010 - 2014، ويأتي إنشاء المركز كخطوة ضرورية بعد توقيع دولة الكويت والتزامها بمواثيق حقوق الإنسان واتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

ويعد مركز دراسات وأبحاث المرأة مركزا فريدا من نوعه بين كافة المراكز البحثية المشابهة في المنطقة العربية حيث أنه يتبع منهجية مبتكرة للغاية من حيث الجمع بين النظام المزدوج من حيث إتباع الأساليب الأكاديمية وغير الأكاديمية مشكلا بذلك منتدى فكريا وثقافيا يعني بتمكين المرأة والشباب أيضا من خلال الإنجازات الأكاديمية ومنتديات تبادل المعرفة الغير أكاديمية.

وقد تمكن المركز من إحراز العديد من الإنجازات في هذا المجال حيث عقد العديد من ورش العمل لبناء القدرات والتدريب لمنظمات المجتمع المدني والوزارات المختلفة ، حيث شارك بها أكثر من 1200 متدرب من كافة الأصعدة الإقليمية والوطنية، والمشاركة في تحقيق إنجازات السياسات الوطنية وأيضاً الأهداف التتموية للألفية. وقد عقد المركز أيضا 5 مؤتمرات دولية.

بالإضافة إلي إطلاق شبكة الموقع الإلكتروني 2012 الذي يربط بين منظمات المجتمع المدني في الداخل والخارج والتي تعني بالمساواة بين الجنسين وتأسيس قاعدة البيانات التي تجمع بين الخبراء في مجال تمكين المرأة في المجتمع المدني وفي الكويت وفي دول الخليج العربي.

ويسعي المركز إلي أن يكون مصدر المعلومات التي يتيحها لأجهزة وهيئات الحكومة و متخذي القرار للإفادة منها عند صنع القرار أو اتخاذ السياسات المعنية. ويسعي المركز أيضا إلي أن يصبح الأداة الوطنية التي تمكن المرأة من المشاركة في المجالات الاقتصادية والسياسية عن طريق تدريب المرشحات وبناء قدراتهم.



وضع المواطنات المتزوجات
من غير مواطنين
بدول مجلس التعاون الخليجي



دراسة عن وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي

نُبذة عن الدراسة

بعد البحث المُستقيض وإجراء مقابلات شخصية لعدد من المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي من مستويات اجتماعية وعلمية مختلفة، اتضح أن نسبة المتزوجات من غير مواطنين ليست نسبة كبيرة مقارنة بالمواطنات المتزوجات بالمواطنين وذلك طبقاً للإحصائيات السكانية. إلا أنه لوحظ تزايد نسبة زواج المواطنات من غير المواطنين في الآونة الأخيرة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث وضع هؤلاء المواطنات من حيث أعدادهن (حسب الإحصائيات العامة) وحقوقهن الشرعية فيما يتعلق باللوائح التي تحكم عمليات الزواج والحياة الأسرية والتغيرات في الحقوق القانونية، فضلاً عن السعي للتأكد من الأسباب التي تدعو لإحتمال تنامي هذه الظاهرة مما يستوجب المزيد من الدراسات والأبحاث، كما تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى قائمة من التوصيات لرفعها لصانعي السياسات و متخذي القرارات بكل دولة بمجلس التعاون الخليجي، وذلك للتخطيط للمستقبل بشكل ينصف هذه الفئة من المواطنات وأولادهن.

الصعوبات اللوجستية :

تتمثل الصعوبات التي تمت مواجهتها في إعداد هذه الدراسة للتوصل لنتائج علمية مهمة في الآتي:

أولاً: نقص البيانات المنشورة في رصد أرقام إجمالية لأعداد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين رسمياً، وكذلك نقص البيانات المنشورة التي يسهل للعامة الوصول إليها في ما عدا ما تعلق فقط بنسب الطلاق والزواج أو المواليد في سنة معينة، مما أسفر عن صعوبة التوصل لمعدل الزيادة الفعلية في أعداد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي. ولا تقدم معظم دول مجلس التعاون الخليجي بيانات تفصيلية حول الرعايا الأجانب الذين تم تجنيسهم¹، سواء كانوا أبناء مواطنات تزوجن من غير مواطنين أو خلاف ذلك، ولم يتم الكشف عن المعايير المستخدمة للتجنيس في هذه الحالات.

1 نشر الموقع الإلكتروني لأسواق العمل الخليجية والهجرة بيانات حول المواطنين المجنسين تبعاً للجنس (1974 - 2000) من الإدارة العامة للجوازات في المملكة العربية السعودية
<http://gulfmigration.eu/naturalisations-by-sex-saudi-arabia-1974-2000>.

ثانياً : بعض الجهات المعنية بتزويدنا بهذه البيانات كانت مترددة أو غير راغبة في توفيرها لدواعي سياسية أو أمنية مما استدعى الاستعانة بمصادر أخرى (مثل أجهزة الإعلام والاستطلاعات و مدونات الناشطين، الخ) بدلا من المصادر الرسمية.

ثالثا: هناك عقبة أساسية تمثلت في نقص الدراسات المنشورة ومصادر أكاديمية تعاملت مع قضية المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي أو وجود جمعيات مختصة لمتابعة هذه القضية، وقد توجد بعض «اللجان» التابعة لمنظمات المجتمع المدني² أو كجزء من كيان حكومي³ أوسع نطاقا. ومع ذلك، لم تتمكن اغلب هذه المنظمات من التواصل مع المشرعين أو توفير البيانات المطلوبة.

رابعاً: كانت هناك صعوبات أخرى في النواحي اللوجستية للدراسة حيث أن معظم المقابلات التي أجريت مع المواطنات المتزوجات من الغير مواطنين كان من الواجب إجراؤها داخل الدولة، والعديد من النساء اللواتي خضعن للمقابلة أردن أن يظللن مجهولات الهوية أو كن مترددات في الانتقاد بصورة صريحة، (نفس المشكلة تمت مواجهتها مع معظم صانعي السياسات ولكن النشطاء والمشاركين في عمل المنظمات غير الحكومية كانوا في العادة أكثر انفتاحية)، وفي بعض الدول كان من الصعب إجراء جلسات الأسئلة والأجوبة عبر الإنترنت بسبب حظر برنامجي الفايبر أو السكايب. سكن الباحثة في دولة الكويت ساهم في التواصل وتطوير العلاقات مع صانعي السياسات أكثر من أي مكان آخر في دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً: أغلب اللقاءات التي أجريت مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات تمت تحت ضغط المدة الزمنية المحددة لهذه الدراسة مما لم يمكن الباحثة من تغطية دول مجلس التعاون الخليجي الستة وقامت بزيارة خمسة دول من الست (باستثناء سلطنة عُمان). وضيق الوقت أيضا صعب التعمق في التحليل والاستنتاج لبعض الأمور القانونية المثيرة للجدل التي أفصحت عنها هذه الدراسة والاختلافات التي ظهرت في بعض الأحيان بين التشريعات القائمة وكيفية تطبيقها على أرض الواقع وفقاً للنساء اللواتي خضعن للمقابلات.

سادساً: لم يتم تسليط الضوء على نسب نجاح هذه النوعية من الزيجات برغم العقوبات القانونية والاجتماعية المحيطة بها، ونقص الإحصائيات الواضحة أدى إلى عدم القدرة على التأكد من العدد الاجمالي لأبناء المواطنات نتيجة للموانع القانونية والاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون.

2 على سبيل المثال حملة انصاف اسرة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، وهو ائتلاف مكون من 12 مؤسسة غير حكومية مهتمة بمسألة المواطنات المتزوجات من غير مواطنين.
3 هناك لجنة مهتمة بهذا الأمر في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر.

مقدمة

قام المجلس الأعلى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي باعتماد «إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربي» وذلك في ختام القمة الخامسة والثلاثون بالدوحة المنعقدة بتاريخ 9 ديسمبر 2014. وعلى الرغم من إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) كوثيقة صالحة وعامة يتعين التقيد والالتزام به، إذ لم تكن هناك مرجعية متفق عليها لحقوق الإنسان حتى صدور هذا الاعلان وتنص المادة الثانية من الإعلان أن «الناس متساوون في الكرامة الإنسانية، وفي الحقوق والحريات، وهم سواسية أمام النظام (القانون)، ولا تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون أو بأي شكل من أشكال التمييز الأخرى»⁴. للأسف سمحت الهوة بحقوق الإنسان التي كانت موجودة من قبل لمعظم القوانين القائمة على أساس النوع ان يصيبها الإجحاف القانوني. وعلى الرغم من توافر كافة الأطر التي تنادي بالمساواة في التعامل بين الرجل والمرأة، نجد أن التنفيذ يقوم على تفسير النصوص بما يتوافق مع «الشريعة والعرف»، وهو أول تحدي تواجهه المرأة الخليجية التي ترغب في الزواج من غير مواطن بمجلس التعاون الخليجي، فربط التشريعات بتفسيرات الشريعة المختلفة ومفهوم التقاليد المبهم يعني أن المشرع الذكر قد يفرض سيطرة على قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات الشخصية وحققها في اختيار شريك حياتها، وأخيراً حققها في تمرير جنسيتها إلى أبنائها.

4 يمكن الإطلاع على النص العربي للإعلان عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي <http://www.http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=699>

نبذة عن المرأة وحق منح الجنسية

وفقاً للدراسات التي نشرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) كانت الأوضاع مختلفة قبل ستون عاماً، حيث أن قوانين الجنسية في العديد من الدول كانت قائمة على التمييز ضد المواطنين، إلا أن تزايد الاستقلالية الاقتصادية للنساء ومشاركتهن السياسية فرضت ضغوطاً على صانعي السياسات لإعادة النظر في هذه القوانين. إن تطبيق اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي تم إبرامها في عام 1979 قد غيرت الوضع إلى الأفضل في عدة دول حيث أنها قد ألزمت الدول التي قامت بالمصادقة على الاتفاقية بتعديل القوانين المناهضة للمرأة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على منح الجنسية للأبناء.

والجدير بالذكر انه قد تم إجراء دراسة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قوانين الجنسية كشفت فيها عن وجود 27 دولة ما زالت تتبع سياسية التمييز ضد المواطنين فيما يتعلق بحق منح الجنسية للأبناء. ويتم التعسف في تطبيق السياسات المناهضة لحقوق المرأة بالرغم من الدساتير السائدة بتلك الدول التي تضمن المساواة بين المواطنين والمواطنات، وللأسف فإن الكثير من الدول التي تتبع سياسة التمييز هذه دول عربية وإسلامية. وبالرغم من ذلك قامت عدة دول عربية بتغيير أو إصلاح قوانين الجنسية المعمول بها لديها لصالح المرأة وتأتي في مقدمة تلك الدول: مصر (2004) والجزائر (2005) والعراق (إصلاح جزئي عام 2006) والمغرب (2007) وتونس (حيث تم تغيير الثغرات القانونية القائمة عام 2010) واليمن (2010). كما بادرت بعض الدول الإسلامية بإصلاح أو تعديل قوانين الجنسية مثل اندونيسيا (2006) وبنجلاديش (2009) والسنغال (2013) للحد من التمييز وذلك في بعض الأحيان فقط بإضافة «أو مولود لـ ام مواطنة» على قانون الساري.

تعتبر الجنسية وجنسية الأبناء مادتين مهمتين في معاهدات حقوق الإنسان التي أقرتها دول مجلس التعاون، وقد أثرتا على طريقة النظر إلى هذه الدول في السياق العالمي كمؤشر لتطور ممارسات حقوق الإنسان، ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، الذي نص على أن الرجال والنساء متساوين في الحصول على الحماية القانونية في جميع الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز، هما نقطة جدل دائم حينما يتعلق الأمر بحقوق النساء في دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما فيما يتعلق بالحق في منح الجنسية إلى الأبناء، وتنص الفقرة الأولى من المادة 9 من اتفاقية «سيداو» على أن للمرأة حق مساو للرجل في الحصول على أو الاستبقاء على أو تغيير الجنسية وأن زواج المرأة من غير مواطن أو من رجل غيرت حالة جنسيته خلال زواج لا يجب أن يغير تلقائياً أو يبطل

5 ملاحظات حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية والبدون لسنة 2015، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

6 أنظر على سبيل المثال الكويت: ملف مساواة الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة الإناث والنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
<http://www.unicef.org/gender/files/Kuwait-Gender-Equality-Profile-2011.pdf>

حالة جنسية المرأة الأصلية أو يجبرها على الحصول على جنسية زوجها. وتنص الفقرة الثانية من المادة 9 من نفس الاتفاقية على أن الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية عليها إعطاء المواطنين حقوق متساوية لمنح الجنسية إلى أبناءها تماماً مثل المواطنين الذكور، وهذا يفسر سبب كون هذه المادة إشكالية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي حيث تحفظت عليها هذه الدول، وتنص المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل (1990) على ضرورة تسجيل الأبناء مباشرة بعد ميلادهم وحقهم في الحصول على اسم وجنسية، وحقهم كذلك في معرفة والديهم قدر الإمكان، مع الحصول على الرعاية من الدولة، وأن جميع الدول التي تصادق على هذه الاتفاقية عليها العمل على تطبيق هذه الحقوق بموجب القوانين الوطنية، وأن عليها الالتزام باحترام الاتفاقيات العالمية الأخرى ذات الصلة، ولاسيما في حالة الأطفال البدون (بدون جنسية).

حقوق الجنسية والمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي

هذه المسألة تعتبر جزء من الجدل الواسع حول تمكين المرأة وحقوقها القانونية في منطقة الخليج، وهناك ارتباط واضح بين التمثيل السياسي وتحسين حالة حقوق المرأة، ففي حالة الكويت تم تشكيل لجنة المرأة في مجلس الأمة في عام 2006 ولكن لم يتم تفعيلها حتى وصلت أربعة نساء إلى عضوية مجلس الأمة في عام 2009، وفي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة لم تبرز هذه القضية حتى بدأت عضوات مجلس الشورى والمجلس الاتحادي في تقديم نقطة مرجعية لهذه المناقشات التي كانت تتم في ظل غياب صوت المرأة سابقاً، وبالرغم من تبوء المرأة مناصب قيادية ووزارية ببعض الجهات المعنية بإصدار السياسات والتشريعات بمعظم دول الخليج، غير أن الأعداد لازالت منخفضة للغاية لإحداث تغيير أو تكوين قوة ضاغطة لمجابهة السيادة الذكورية على صنع القرار في ظل المنظومة القانونية القائمة حالياً.

وتعتبر سياسة التعصب والعقوبة القبلية اللتان تهيمنان على الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالزواج في دول الخليج عائقاً آخرأ أمام تغيير تشريعات الجنسية وسبباً لهذا التمييز في قانون الجنسية. كما أن العرف الاجتماعي الواسع الانتشار بالنسبة للجنسية والانتماء الأبوي يتجاهل مدى أهمية دور الأم في التكوين بالرغم من الدراسات العلمية التي تثبت دور الأم في التكوين الاجتماعي وخلق روح الانتماء وتشكيل الهوية. وتروج وسائل الإعلام المحلية فكرة أن الأب هو الناقل الطبيعي للهوية الوطنية مع الإصرار المتناقض على ضرورة بقاء المرأة داخل المنزل لتربية الأبناء وتنمية شعورهم بالانتماء للمجتمع ولوطن. إن التمييز الواضح بين المواطن المتزوج بغير مواطنة والمواطنة التي تتخذ نفس القرار يعتبر جزء من ذلك التمييز المؤسسي الذي ينظر إلى المرأة نظرة دونية مقارنة بالرجل وخصوصاً فيما يتعلق بمنح الجنسية، وهو أمر يمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي لاسيما فيما يتعلق بالمذلة والمعاناة والإهانة التي يتعرض لها أزواج وأبناء المواطنات المتزوجات بغير مواطنين، مثل احتمالية الترحيل وغياب الحقوق الأساسية التي تتمتع بها الزوجات الغير مواطنات للمواطنين.

ويدعي البعض أن هذا النظام الاجتماعي هو عرف إسلامي وبالتالي يجب أن يكون منح الجنسية للأبناء حقاً مقصوداً على الرجل فقط، ولكن هذا ما يفنيه العديد من العلماء المسلمين، حيث يعتبر الحق في اختيار الزوج بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الوطنية دون عقاب على هذا الاختيار قيمة إسلامية كما جاء في قول سبحانه وتعالى في سورة الحجرات:

7 د. معصومة المبارك، اقتباس من جريدة النهار، العدد 1863 بتاريخ 2012/01/25

8 أنظر عمل Erikson, E. (1950). *Childhood and Society* (1st ed.) New York: Norton

وآخرون في مجال التأثير الأمومي على تكوين الهوية لدى الأطفال.

يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾

وهناك مثال آخر من السنة، حيث يبين أن ذلك التمييز ليس متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يتضح في الحديث النبوي:

«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»⁹

ويحذرنا هذا الحديث النبوي من الرفض المجتمعي للزوج على أساس قبلي، وبالتالي يؤكد ذلك أن القرءان الكريم والسنة النبوية الشريفة تبيد رفض الزواج لأسباب قائمة على أساس العرق أو الجنسية. وبذلك يتضح أن المواطنات المتزوجات من غير مواطنين مستثنيات من منح الجنسية بتطبيق للتقاليد القبلية وليس التقاليد الإسلامية، وهذا ينعكس على الخوف من أن منح الجنسية إلى أبناء المواطنة قد يؤدي إلى فوضى ديموغرافية أو تشتت للهوية الوطنية أو القبلية، ويعتبر التشجيع المؤسسي للمواطنتين المتزوجين من مواطنات، مثل المكافآت المادية أو الحوافز المالية الأخرى في الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر هو امتداد لتلك العقلية القبلية. إن انتهاك حق المرأة في اختيار زوجها وحرمتها الشخصية يتعارض مع ما جاءت به تعاليم الإسلام ومواد الدستور، وكذلك المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وافقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على احترامها، وتقرض كذلك ضغوطاً على النساء غير المتزوجات لمحاولة العثور على أزواج مقبولين من المواطنين والذين لم تقيد حقوقهم بهذه الطريقة أو الذين لديهم أسبابهم لتفضيل الزوجات الغير مواطنات.

خلال هذه الدراسة ظهرت مجموعة من الأسباب التي قد تقسر اختيار المواطنات الزواج من الغير مواطنين و احتمالية استمرار ذلك التوجه في المستقبل، فعلى سبيل المثال قد يكونون الأزواج الغير مواطنين أقارب، أو زملاء تم الاحتكاك بهم في أماكن العمل. وفي بعض الأحيان يفضل المواطنون الزوجات الغير مواطنات لتجنب دفع المهور وتكاليف الزيجات الباهظة¹⁰، أو توقعات مادية أخرى التي يتحملونها في حالة الزواج بمواطنات، و قد تضطر المواطنات للبحث خارج جنسيتهن عن زوج لذلك السبب.

9 - الترمذي، على الموقع الإلكتروني

<http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?showfatwa@optoin=Fatwald&Id=20759>

10 موزة الزيادة، استشارية علاقات أسرية، مقتبس من جريدة الإمارات اليوم، 8/12/2013، وقد ورد ذلك في مصادر أخرى، على سبيل المثال، وردت في جريدة عكاظ السعودية مقالة بتاريخ 20 يناير 2015 تحمل عنوان حفلات الزواج في المملكة العربية السعودية تكلف أكثر من 4 مليار ريال سعودي سنوياً.

وهناك خليجيات يخترن الغير مواطنين بسبب شعورهن بأنهم أقل تقليدية وينظرون إلى الزواج كعلاقة مشتركة و ايمانهم بالمساواة بشكل أكبر (حينما قدمت مجلة «لها» سلسلة عن السعوديات المتزوجات بغير مواطنين في عام 2011¹¹ بهدف التوصل إلى الدوافع خلف هذه الظاهرة، كان ذلك السبب الأكثر وروداً)، وأحد العوامل الرئيسية المتواترة في هذه السلسلة من المقابلات هو ارتباط هؤلاء الأزواج بزوجاتهم لوجود صلة قرابة فيما بينهم من جانب الأم مما يعني أن زواج الرجل السعودي من غير مواطنة يكون له أثراً على الزيجات المستقبلية لأولاده. وفي مقالة اخرى تخصص الموضوع ذاته قال الدكتور محمد الزلفي، عضو مجلس الشورى، أن الطبيعة القمعية للمجتمع السعودي والقيود الكثيرة المفروضة على النساء قد تدفع السعوديات إلى الزواج من غير مواطنين وذلك للهروب من هذه القيود، وقد يكون هناك تلاقي للعقول في الظروف المهنية تدفع المرأة السعودية لاتخاذ قرار الزواج من غير سعودي حيث أن معظم هذه العلاقات نشأت في أماكن العمل، وقال آخرون أن بروز وسائل التواصل الاجتماعية عمل على توسيع نطاق التفاعل بين الجنسين مما عمل على تجنب الخطبة التقليدية وذلك بالسماح لأزواج وزوجات المستقبل بالالتقاء والاتصال المباشر عبر الإنترنت¹².

ترددت أسباب مشابهة في دول مجلس تعاون الخليج العربي الأخرى بخصوص اهم العوامل لاختيار الزوج الغير مواطن، فتحت عنوان «كويتيات لا يرغبن الزواج بكويتي»¹³ اقترحت مقالة منشورة في جريدة القبس أن هناك كويتيات يفضلن الزواج من غير مواطنين برغم الأضرار التي تلحق بهن وبأبنائهن في المستقبل بسبب الاعتقاد بأنهم أعلى في المستوى التعليمي وأكثر عاطفية ورقة ومن المستبعد ارتكابهم للخيانة، مع ميلهم نحو المساعدة في الأمور العائلية وتربية الأبناء وتحمل مسئولياتهم كشركاء وأزواج. وفي نفس المقالة ذكر الدكتور يعقوب الكندري أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت بأن الزيادة في زواج المواطنات من الغير مواطنين هي نتيجة طبيعية لحصول النساء على التعليم في بلدانهم وفي الخارج والدخول إلى سوق العمل بأعداد أكبر وإصرارهم على المساواة في اختيار الشريك كما يفعل المواطن، وهذا يخالف النظرية التي يطرحها البعض بأن المواطنات يتزوجن من الغير مواطنين فقط لتجنب العنوسة أو بعد أن يصبحن مطلقات أو أرامل.

وبرغم وجود بعض التمييز، فإن وضع المواطنات المتزوجات من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أفضل حالاً من المتزوجات برجال من جنسيات أخرى، ولاسيما فيما يتعلق بمعاملة أزواجهن وأبنائهن. ومع ذلك، حتى في الحالات التي لا يكون فيها الزوج مواطن من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن اقتناع المواطنات اللواتي اخترن الزواج من غير مواطنين بشريك حياتهن و سعادتهن الزوجية يفوق العديد من الصعوبات اللواتي يتعرضن لها لاحقاً في حياتهن

11 مجلة لها 2011/7/13.

12 مشعل العلي، عضو مجلس الشورى، جريدة المدينة، 2013/10/23.

13 نورة ناصر، كويتيات لا يرغبن الزواج بكويتي!، جريدة القبس، 17 يونيو 2006.

هو الأمر الذي تجلّى أثناء المقابلات الشخصية التي تم إجرائها مع سيدات من هذه الفئة. ومن الممكن تفحص مدى دعم نسب الطلاق¹⁴ لهذا الإدعاء والادعاء المضاد بأن الزوجات بين المواطنين والغير مواطنات في العادة ينتهي بالطلاق، ومما لا شك فيه أن كلا النوعين من الزوجات قد يستفيد من بيئة أكثر دعماً التي يحترم فيها اختيار شريك الحياة بصورة مستقلة، ومع مرور منطقة مجلس التعاون الخليجي بتحويل ديموغرافي كبير، تميّط هذه الدراسة اللثام عن الحاجة إلى مزيد من ورش العمل والأبحاث وأوراق العمل التي تركز على موضوع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعالم العربي، مع إعادة النظر في قوانين منح الجنسية في المنطقة وتأثيرها على حياة المواطنين والغير مواطنين على حد سواء.

14 مقارنة نسبة الطلاق للمواطنين والمواطنين المتزوجين بغير مواطنات وغير مواطنين ممكنة باستخدام البيانات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.



نظرة إقليمية



دولة الكويت

هناك العديد من جمعيات المجتمع المدني المهمة بموضوع المواطنة المتزوجات بغير مواطنين في دولة الكويت، وتشتمل هذه المجموعات على جمعية المحاميين الكويتية والجمعية الثقافية النسائية الكويتية والجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والرابطة الوطنية للأمن الأسري (رواسي) وكويتيات بلا حدود، وهي مجموعة مهمة فقط بهذه القضية، والعديد من هذه الجمعيات المدنية هي جزء من تحالف يسمى حملة إنصاف أسرة الكويتية المتزوجة من غير كويتي. وقد ساهم اهتمام نائبات مجلس الأمة مثل الدكتورة معصومة المبارك بهذه القضية في تسليط الضوء على معاناة الكويتية المتزوجة من غير كويتي .

وحددت الدراسة التي قامت بها د. بثينة المقهوي (وآخرون) في عام 2005 للجمعية الثقافية النسائية الكويتية وجود 5,322 مواطنة متزوجة من غير مواطن في دولة الكويت عام 1990. وتبين الأعداد الأخيرة أن هناك 763¹⁵ وثيقة زواج جديدة صادرة لمواطنات كويتيات متزوجات بغير مواطنين خلال عام 2013، وكذلك هناك 1,704 حالة ولادة لأبناء كويتيات متزوجات من غير مواطنين وفقاً لإحصاء 2014،¹⁶ ولذلك فمن الواضح أن هناك معدل نمو ثابت لهذه الفئة التي تلقى معاملة غير عادلة. وقد كشف عضو مجلس الأمة خليل الصالح لجريدة الراي في فبراير 2015 أن عدد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في ذلك الوقت بلغ 10,144 و معهم 3,577 مطلقة في هذه الفئة علاوة على 390 أرملة أخرى¹⁷ (بإجمالي 14,111 كويتية).

ووفقاً للبيانات المقدمة من وزارة العدل¹⁸، بلغ إجمالي عدد شهادات الزواج الصادرة لمواطنات متزوجات من غير مواطنين في الفترة من 1982 حتى 2013 تحديداً 20,417 شهادة، ومع تعديل هذا الرقم لحالات الوفيات وتغيير الحالة الاجتماعية وحالات الزواج خارج دولة الكويت وحالات الزواج قبل عام 1982 نستطيع أن نكون منه فكرة حول عدد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في الكويت في الوقت الحالي، ونضع تقديراً أولياً لعدد أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في الكويت بين 20 إلى 40 ألفاً (في حال وضع الأم الواحدة ما بين طفل أو طفلين)، وهو عدد كبير لمن يعانون من التمييز فقط بسبب أنهم ولدوا لأمهات كويتيات وآباء غير كويتيين ويؤكد ضرورة إعادة تقييم التشريعات التي تحكم حياة هؤلاء الأبناء.

15 النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، الزواج والطلاق 2013، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت <http://www.csb.gov.kw>

16 الهيئة العامة للمعلومات المدنية، <https://www.paci.gov.kw/>، هذه المواليد مفصلة ومسجلة بحسب جنسية الأب.

17 فرحان الفحيمان، «القرض الاسكاني لكل كويتية متزوجة من غير كويتي»، جريدة الراي، 26 فبراير 2015

18 كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013، منشورات وزارة العدل،

<https://www.moj.gov.kw/sites/ar/Pages/Contents/Statistics/statisticbook2013.aspx>

المعاهدات الدولية المصادق عليها بشأن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان

تنص المادة 29 من دستور دولة الكويت على مبدأ مساواة الرجل والمرأة، وقد صادقت الكويت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 21 مايو 1996، وصادقت كذلك دولة الكويت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW في 2 سبتمبر 1994 مع تحفظات على المواد 9 و 16 و 29. وصادقت كذلك على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري CERD في 15 أكتوبر 1968 و اتفاقية حقوق الطفل الدولية في 21 أكتوبر 1991.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من غير المواطنين

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين بغير مواطنين في دولة الكويت متطابقة تقريباً مع القوانين الحاكمة لزواج المواطنين بمواطنين، وفي الحالتين يجب تقديم شهادات طبية وشهادات بالحالة الاجتماعية، ويتم الزواج في حضور ولي أمر المواطنة (ويمكن أن تكون المحكمة الولي القانوني للمرأة في حالة عدم موافقة أسرتها) مع تقديم صور من البطاقات المدنية للطرفين¹⁹.

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

بحسب المعلومات المشتقة من موقع وزارة العدل، بلغت نسبة حالات زواج المواطنين الكويتيات من غير مواطنين 5% من إجمالي حالات الزواج لعام 2013، بينما بلغت نسبة حالات الطلاق بين الزوجة كويتية والزوج الغير كويتي 5,9 %، وهذا أقل بكثير من تقديرات معدل طلاق المواطنين المتزوجات بمواطنين لذات الفترة والتي بلغت 13,1 %²⁰. ومع ذلك يظل الحصول على الجنسية بالنسبة إلى زوج الكويتية شبه مستحيل، برغم من أن هناك نص واضح يشمل فترة زمنية محددة ومتطلبات أخرى للتقدم للحصول على الجنسية الكويتية.

في السابق، لم تكن الكويتية المتزوجة من غير مواطن قادرة على كفالة زوجها حتى يبلغ سن الستين عاماً وبالتالي يعتبر متقاعدًا وغير قادرًا على الحصول على الكفالة من خلال جهة عمله، و بالرغم من أن القانون عدل في عام 2001 إلا أنه لا تزال هناك العديد من الشروط وهو مقتصرًا على من يحملون الجنسية الكويتية من المادة الأولى أو الخامسة والسابعة ولا يحق للكويتيات المتجنسات منح الإقامة للأزواج الغير مواطنين. وتستمر كفالة الإقامة لمدة عام

19 موقع حكومة الكويت الالكترونية
http://www.e.gov.kw/moj_ar/pages/servicescontent/16105registermarriagek.aspx

20 كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013، موقع وزارة العدل
<https://www.moj.gov.kw/sites/ar/Pages/Contents/Statistics/statisticbook2013.aspx>

واحد ويتوجب تجديدها للعام الثاني والثالث وبعد ذلك يكون الزوج مؤهلاً للحصول على إقامة لمدة خمس سنوات. وفور حمل المواطنة الكويتية (لفئات الجنسية المذكورة أعلاه) المتزوجة من زوج غير مواطن يمكن لها منحه إقامة لمدة خمس سنوات.

أبناء المواطنين المتزوجات من غير مواطنين

في حالة ولادة الكويتية طفلاً لأب غير معروف الهوية أو عدم إثبات نسبه، يجوز لذلك الطفل الحصول على الجنسية، وفي هذه الحالة تمنح الجنسية بموجب مرسوم بناءً على توصية من وزير الداخلية، ونادراً ما يستخدم هذا الإجراء، ولا يمكن للمواطنات المتزوجات من غير مواطنين منح جنسياتهن إلى أبنائهن ما لم يكن أرامل أو مطلقات، ويبدو أن هذا الإجراء جمد أو ندر تطبيقه في الآونة الأخيرة. ويجوز للمواطنات كفالة أزواجهن وأبنائهن (بغض النظر عن السن) في تصاريح الإقامة ولكن لا يمكنهن توفير إقامات طويلة الأمد سواء لأزواجهن أو لأطفالهن.

وفيما يتعلق بقانون الخدمة المدنية، هناك الكثير من التمييز في المساعدة المالية المتاحة للمواطنات المتزوجات من غير مواطنين فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية أو إعانات الأطفال أو الإيجارات أو القروض السكنية إلخ، وكشفت معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح أن هناك 2000 مواطنة متزوجة من غير مواطن تحصلن على المساعدات الحكومية في أبريل 2015²¹.

وكان هناك العديد من التذبذبات في قوانين الرعاية السكنية من حيث المزايا الممنوحة للنساء في الكويت، وفي أغسطس 2010 أجريت تعديلات على القانون الذي كان يمنع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين من التأهل لبرنامج القروض السكنية الحكومية، وحينها وافقت الحكومة الكويتية واللجنة البرلمانية لشؤون المرأة على تأسيس صندوق لإسكان النساء. ومن عام 1993 حتى 2011 كان يحق للكويتية المتزوجة من غير مواطن الحصول على المسكن بعد مرور 5 سنوات من زواجها²²، وبرغم أن الحكومة الكويتية قد أدخلت حديثاً بعض التحسينات على الخدمات الإسكانية المتوفرة للكويتيات المتزوجات من غير كويتيين، إلا أن شروط الموافقة على القرض السكني كثيرة للغاية²³، ووفقاً لما أوردته النساء اللواتي قبلن لهذه الدراسة، فإن حتى من يستوفين المعايير ويقدمن المستندات الضرورية قد لا يحصلن على الموافقة. وأصدرت الهيئة العامة للرعاية السكنية تشريعاً جديداً في يوليو 2011 يرفع قرض النساء من 45.000 ديناراً كويتياً إلى 70.000 ديناراً كويتياً، ويقول الدكتور هشام الصالح، الخبير الدستوري

21 «هند الصبيح: لا وقف للمساعدات الاجتماعية عن المتزوجات من غير كويتي»، جريدة الوطن، 2015/04/16

22 ورقة مقدمة من إثناء الرفاعي في مؤتمر الجمعية النسائية الثقافية الاجتماعية حول المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في 7 نوفمبر 2014.

23 الموقع الرسمي لبنك الائتمان الكويتي
<http://www.kcb.gov.kw/sites/Arabic/Pages/wife.aspx>

والأكاديمي في جامعة الكويت، أنه فيما يتعلق بالميراث العقاري فقد تغير القانون حديثاً ليسمح لأبناء الكويتيات أن يرثوا شقق أمهاتهم²⁴.

وبحسب رأي خلود الهندي، عضو اللجنة النسائية في مجلس الأمة أن ممثلي بنك الائتمان الكويتي الذي أشرف على توزيع القروض السكنية للمواطنات المتزوجات من غير مواطنين أفصحوا أن هنالك ما بين 6000 إلى 8000 متقدمة ضمن هذه الفئة²⁵، ولا يشمل هذا العدد النساء اللواتي لا يحق لهن الحصول على هذا القرض لأنهن يمتلكن منازلهن الخاصة أو بسبب معايير التأهل الأخرى. وشددت على أن التمييز الأكثر إضراراً هو في قضية التوظيف، و بأن الدولة تستثمر في تعليم أطفال المواطنات المتزوجات من غير مواطنين بهدف استرداد هذا الاستثمار عند التخرج حينما يكونوا قادرين على خدمة الكويت، وتكمن المشكلة كما تراها في أن أبنائهن لا يحصلون على أجور تتساوى مع المواطنين ويضطرون لمغادرة البلاد بحثاً عن فرص عمل أفضل في الخارج، وقد تكررت هذه المشكلة ومشكلة عدم ابتعاث أبناء المواطنات للدراسة في الخارج في أكثر من مقابلة، ومن الواضح أنها تمثل إذلالاً فعلياً وإحباطاً للأمهات في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

24 مقابلة مع الدكتور هشام الصالح، 24 أكتوبر 2014. وحسب مواد القانون يسمح لبنات الكويتية ان تظل في هذا السكن إلى أن تتزوج، و اما الإبن فيسمح له البقاء في السكن حتى يصل 26 عاما من العمر.

25 مقابلة مع خلود الهندي، 17 يناير 2015.

حالات الزواج الموثقة حسب جنسية الزوج والزوجة في دولة الكويت 1982 الى 2013 (موقع وزارة العدل)

المجموع	الجنسية				السنة
	زوج كويتي		زوج غير كويتي		
	زوجة كويتية	زوجة غير كويتية	زوجة كويتية	زوجة غير كويتية	
8,867	3,761	738	763	3,605	1982
9,073	3,718	758	813	3,784	1983
9,334	3,996	852	873	3,613	1984
9,292	3,979	823	872	3,618	1985
9,426	4,006	913	976	3,531	1986
9,591	4,196	946	874	3,575	1987
10,005	4,505	994	841	3,665	1988
10,108	4,851	1,050	708	3,499	1989
10,803	7,569	973	815	1,446	1992
11,418	6,739	1,872	857	1,950	1993
9,486	6,169	983	607	1,727	1994
9,515	6,001	1,081	602	1,831	1995
9,022	5,595	974	551	1,903	1996
9,610	5,615	1,087	564	2,344	1997
10,335	5,978	1,135	599	2,623	1998
10,847	6,137	1,108	620	2,982	1999
10,785	6,728	1,119	565	2,373	2000
11,830	7,482	1,195	580	2,573	2001
12,219	8,186	1,283	593	2,157	2002
12,292	8,206	1,186	574	2,326	2003
12,367	8,004	1,293	544	2,526	2004
12,419	7,936	1,360	646	2,477	2005

(تابع) حالات الزواج الموثقة حسب جنسية الزوج والزوجة
في دولة الكويت 1982 الى 2013
(موقع وزارة العدل)

المجموع	الجنسية				السنة
	زوج كويتي		زوج غير كويتي		
	زوجة كويتية	زوجة غير كويتية	زوجة كويتية	زوجة غير كويتية	
12,587	8,482	1,296	505	2,304	2006
13,315	9,664	1,187	485	1,979	2007
12,810	9,238	1,113	518	1,941	2008
12,649	8,516	1,379	615	2,139	2009
12,274	8,429	1,227	611	2,007	2010
13,032	8,839	1,304	747	2,142	2011
14,320	9,405	1,448	736	2,731	2012
15,118	9,597	1,477	763	3,281	2013

حالات الزواج الموثقة بحسب المستوى التعليمي للزوج والزوجة في دولة الكويت لعام 2013 (موقع وزارة العدل)

المستوى التعليمي للزوج غير الكويتي								
غير مبین	ماجستير ودكتوراه	جامعي	دبلوم بعد الثانوي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	تقرأ ويكتب	أمية
0	0	0	0	1	0	0	0	1
0	0	0	1	0	0	0	0	0
0	0	1	2	5	2	1	0	0
0	1	18	15	57	54	4	0	0
0	1	40	21	90	27	1	0	0
0	3	48	39	62	41	4	0	0
0	5	90	35	59	26	0	0	0
0	0	4	1	2	1	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0

سلطنة عُمان

هناك العديد من المنظمات والأجهزة الحكومية والغير حكومية المهتمة بتحسين وضع النساء في سلطنة عُمان، ويملي تفسير السلطنة لتعاليم الشريعة الإسلامية قانون الأحوال الشخصية في الأمور التي تتعلق بالزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. وهناك بعض الأمور الأساسية بخلاف الزواج بالغير مواطنين التي يمكن إعادة النظر إليها وتقييمها والتي تعاني منها سلطنة عُمان مثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي كعدم ضرورة توقيع النساء على أوراق الزواج والطلاق.²⁶

وتبين الإحصائيات المنشورة التي تقدم بيانات بأعداد شهادات الزواج المسجلة حديثاً في المحافظات العمانية بحسب جنسية الزوج والزوجة في عام 2011²⁷ أن 249 امرأة عمانية تزوجن من مواطنين من مجلس التعاون الخليجي بينما تزوجت 53 عمانية من وافدين (ياجمالي 302 حالة). وأشارت الدراسة التي أجريت حديثاً في عُمان إلى مشاكل تتعلق بتأخر الزواج وضرورة تنفيذ المزيد من خطط الزواج الودية بجانب بقية الخطط المعمول بها بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهي تتمثل «بزيادة عدد الشباب البالغين الراغبين في تأخير الزواج، الذين قد يعانون من مشكلات سكانية واجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة على مستوى عُمان تستوجب ضرورة فهم التفكير الجديد للشباب وسماتهم الشخصية واهتماماتهم ومتطلباتهم. ويتعين وضع السياسات المناسبة من الناحية الثقافية حيز التنفيذ لمجابهة المشكلات والتحديات التي يواجهها الشباب البالغين الغير متزوجين».²⁸

وفي عام 2010 صدر مرسوم سلطاني لتخطي الكثير من العقبات التي تقف أمام الزواج مثل موافقة ولي الأمر ومتطلبات المهور والسكن وذلك بتقديم طلب إلى المحاكم للحصول على إذن بالزواج (والذي قد يستخدم من قبل بعض أولياء الأمور لمنع الزواج الذي يعتبرونه غير مقبول)، ويقدم الطلب مباشرة إلى مكتب جلالة السلطان.

ويزعم صالح الشيباني أن بعض الآباء المسنين في عُمان قد يستخدمون بناتهم كمصدر للدخل وأن هناك خوف من فقدان ذلك الدخل في حالة زواج الابنة العاملة يجعل بعض الأولياء يرفضون منح الإذن بالزواج، ويقترح كذلك أنه في بعض الحالات يحاول الولي استرداد جزء من الدخل الضائع من خلال طلب مهور مرتفعة، مما قد يجعل العمانيون غير راغبين في الزواج من عمانيات.²⁹

26 سوزان مبارك، «حقوق النساء في عُمان»، مقسط ديلي، 27 مارس 2012،

27 المركز الوطني للإحصائيات والمعلومات، عُمان، http://www.ncsi.gov.om/NCSI_website/book/SYB2013/20-SocialServices.pdf

28 السيد مظهر الإسلام، أسوس. س. دورفلو، أحمد م. القاسمي، «نمط معدل الزيجات في عمان»، جامعة السلطان قابوس، المجلة الطبية، فبراير 2013، 13 (1)، الصفحات 32 - 42.

29 صالح الشيباني، «كلمة السلطان نهائية بخصوص هوية زواج العمانيات»، ذا ناشيونال، 6 مايو 2010،

المعاهدات الدولية المصادق عليها بشأن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان

تنص المادة 17 من القانون الأساسي لسلطنة عمان على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وفي 7 فبراير 2006 وقعت السلطنة على اتفاقية «سيداو» مع تحفظات على المواد 9 (2) و 15 (4) و 16 و 29 (ب)، وفي 9 ديسمبر 1996 تمت المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الدولية، وصادقت السلطنة كذلك في 2 يناير 2003 على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من الغير مواطنين

على المواطنين الراغبين في الزواج من غير مواطنين الحصول على تصريح من وزارة الداخلية³⁰ ويتم منح هذا التصريح على أساس الحالة، أما الزيجات التي تتم دون الموافقة المسبقة فقد تؤدي إلى منع دخول الزوج الغير مواطن إلى سلطنة عمان مع منع الأطفال من المطالبة بالجنسية العمانية مستقبلاً.

ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم 93³¹/58، هناك أربعة مواد أساسية تحكم زواج المواطنين من غير مواطنين في عمان، وتتناول المادة الأولى الشروط الواجب توافرها، مثل ضرورة أن يكون الرجال الغير مواطنين المتزوجين من عمانيات قادرين مالياً على الزواج وتوفير السكن ورعاية وإعالة الأسرة وألا يكون غير العماني متزوجاً من قبل من عمانية (فيما عدا إن لم تكن غير قادرة على أداء واجبات الزواج)، وتنص هذه المادة كذلك على ضرورة أن يسبق جميع الحالات المتقدمة للزواج بحث اجتماعي قبل الحصول على تصريح بالزواج.

وتنص المادة الثانية على تشكيل لجنة لمناقشة والموافقة على الطلب المقدم من العمانيات الراغبات في الزواج من غير مواطنين، وتشكل هذه اللجنة من عضوين من وزارة الداخلية، يكون أحدهما رئيس اللجنة، وعضو من وزارة التنمية الاجتماعية وعضو من الشرطة الملكية العمانية، ثم تقدم هذه اللجنة توصياتها إلى وزير الداخلية لإصدار القرار المناسب.

وتتناول المادة الثالثة حق العمانيات في الزواج من الغير مواطنين بعد موافقة وزير الداخلية في حال كانت جنسية المرشح للزواج من دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان المرشح للزواج مولود في عُمان من أم عمانية وأقام فيها لمدة ثمانية عشر عاماً.

30 هناك جدال واسع في مدونة سوسن الشهري تحت عنوان «حقوق النساء في عُمان»، ويدعي بأنه من السهل بالنسبة إلى العمانيات الزواج من غير مواطنين مقارنة بالعمانيين وذلك بسبب إمكانية تخطي نظام الولاية عبر مطالبة وزارة الشؤون الإسلامية بأن تلعب دور الولي.

women-rights-in-oman.html/03/http://susanalshahri.blogspot.com/2012

31 البوابة الإلكترونية للحكومة العمانية، <http://bit.ly/1RqaRQ0>

ويجوز كذلك لوزير الداخلية منح الموافقة على زواج العمانيات من غير مواطنين في حالة كانت المتقدمة تقيم على الحدود وترغب في الزواج من مواطن من منطقة مجاورة وكذلك إن كانت المتقدمة مواطنة عمانية قد سبق لها الزواج والإنجاب من عماني وهي مطلقة أو أرملة .

وتنص المادة الرابعة على أن غرامات مخالفة هذه الأحكام تشتمل الحرمان من العمل في الشركات الوطنية أو المملوكة للحكومة وغرامة لا تتجاوز ألفين ريال عماني.

وتتعدد شروط قبول طلب العمانية الراغبة في الزواج من غير مواطن، وتشتمل على وجود ظروف اجتماعية وصحية تدعو إلى الزواج .

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

تنص المادة 11 من قانون الجنسية العماني على أن أي شخص يولد لأم عمانية في عمان أو خارجها (يعتبر مواطناً عمانياً) في حال كانت هوية الأب مجهولة أو إن كان الأب عمانياً خسر جنسيته، وتنص المادة 15 على أن أزواج العمانيات الغير مواطنين يجوز لهم التقديم على الجنسية العمانية (بشرط أن تكون الزيجة موافق عليها من الوزارة) إذا كان للزوجين طفل وكانوا مقيمين في عمان لمدة خمسة عشر عاماً، بالإضافة الى شروط أخرى.

وفي حالة كان الزوج الغير مواطن مواطناً من إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، فلا يحتاج زوج العمانية وأطفالها إلى تصريح إقامة، وفي هذه الحالة يحصل أطفال المرأة العمانية على جنسية الأب ويحق لهم العمل وامتلاك العقارات والميراث بموجب القوانين واللوائح السارية بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي حالة الزوج الغير مواطن من دول أخرى فلا يحق للمرأة العمانية منح جنسيتها إلى أولادها إلا في ظروف محددة، ووفقاً لدراسة نشرتها حبيبة الهنائي في عام 2009 كانت المرأة العمانية تمنح أولادها الإقامة فقط في حال كانت أرملة أو مطلقة ويمكن أن تخسر ذلك الحق في حالة طالب الزوج الغير مواطن بالحضانة، وتشتمل الموضوعات الأخرى التي أوردتها في الدراسة على أن أزواج وأطفال العمانيات المتزوجات من غير مواطنين لا يحق لهم تملك العقارات وبالتالي يؤثر ذلك على حقوقهم في الميراث³² .

32 ورقة مقدمة من حبيبة الهنائي في مؤتمر الجمعية العمانية للكتاب والأدباء حول «النساء العمانيات: واقع وتطلعات» بتاريخ 14 نوفمبر 2009، تحت عنوان «المرأة وحقوق المواطنة (في عمان)»، وتوجد النسخة العربية في مدونتها الإلكتروني <http://habiba-hinai.blogspot.com/2014/05/blog-post.html>

أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين

منحت المادة 18 من قانون الجنسية الجديد رقم 38³³/2014 المرأة العمانية حق منح الجنسية إلى أبنائها القصر تحت ظروف خاصة، مثلاً لو كانت الأم أرملة، أو مطلقة هجرها زوجها ولم يعرف مكانه لمدة 10 سنوات متتالية مع إمكانية إثبات تغييره بموجب حكم محكمة، (إذا لم يحصل الزواج على موافقة مسبقة من الوزارة أو تم تجنيس الأم بعد زواجها، فلن يسري عليها هذا القانون). وكذلك قد تحتاج الأم العمانية إلى إثبات أنها تحتفظ بحضانة أطفالها من خلال حكم محكمة وأن الأطفال مقيمين بصورة قانونية في عمان لمدة 10 سنوات متتالية (في حالة أدين القاصر بأحكام سابقة أو لا يمكن إثبات حسن سيره وسلوكه فلن يسري عليه القانون)، ويجب أن يكون هناك توثيق رسمي على أن الولي القانوني للقاصر قد وافق على منح الجنسية العمانية و إثبات رسمي يدل على أن الدولة التي ينتمي إليها القاصر قد وافقت على التنازل عن الجنسية الأصلية.

و لقد سمح المرسوم السلطاني رقم 125 لسنة 2008 بإدراج النساء في منح الأراضي الحكومية التي كانت محصورة علي الرجال سابقاً³⁴. وبحسب المقالة المنشورة في عرب نيوز في يونيو 2011، فقد أجريت تعديلات كبيرة على قانون الإسكان الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم 2010/37 بحيث سمح للعمانية المتزوجة من غير مواطن بالحق في الحصول على إعانة السكن مع أطفالها³⁵، ويحصل أطفال العمانيات المتزوجات من غير مواطنين على الحق في التعليم الحكومي في سلطنة عمان و خدمات الرعاية الصحية بالمجان، وفيما يتعلق بالوظائف فإنهم يعاملون معاملة المواطنين في القطاع الخاص، ولكن أكبر العقبات أمام اندماجهم بنجاح في المجتمع قد تكون مسألة الكفالة التي تحد من خيارات الإقامة والتنقل.

33 وزارة الشؤون القانونية، عمان، <http://www.mola.gov.om/mainlaws.aspx?page=9>

34 تقرير إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الانسان 2006-2014 مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 2015

35 منى المنجد، «المرأة تخفق في الاحتفاظ بملكية المسكن الميسور»، عرب نيوز، 14 أكتوبر 2012

وثائق الزواج الجديدة المسجلة بالمحافظات 2011 حسب جنسية الزوج والزوجة في سلطنة عُمان

(المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)

جنسية الزوج والزوجة							المحافظات
المجموع	عماني + عمانية	عماني + خليجية	خليجي + عمانية	عماني + وافدة	وافد + عمانية	وافد + وافدة	
4184	3888	5	20	105	35	131	مسقط
3004	2867	17	39	50	4	27	ظفار
312	291	7	10	3	-	1	مسندم
598	495	13	52	12	5	21	البريمي
3693	3677	2	9	4	1	-	الداخلية
5174	5070	16	65	17	3	3	شمال الباطنة
3075	3049	4	9	6	3	4	جنوب الباطنة
2074	2050	5	11	3	1	4	جنوب الشرقية
2345	2339	-	4	1	-	1	شمال الشرقية
1628	1600	7	20	-	1	-	الظاهرة
457	442	5	10	-	-	-	الوسطى
26544	25768	81	249	201	53	192	الجملة

مملكة البحرين

تعج مملكة البحرين بنشاط حقوق المرأة من خلال عدد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية المهتمة بقضايا المرأة وتحسين الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي للمرأة البحرينية، مثل الاتحاد البحريني النسائي وجمعية البحرين النسائية ومؤسسات أخرى، وبحسب تقرير نشر عام 2008 هناك أكثر من 2000 امرأة بحرينية مسجلة في حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» بهدف الضغط على الحكومة لتعديل القانون الذي يمنعهن من منح الجنسية إلى أبنائهن³⁶. وتذكر مقالة أخرى نشرت في جريدة العربي الجديد قول وجهة البحارنة أن «العدد الاجمالي للمواطنات البحرينيات المتزوجات من غير مواطنين غير معروف» و ذكر في ذات المقال أن ملك البحرين قد منح 2,634 جنسية لأبناء البحرينيات منذ سنة 2001³⁷. وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات في مملكة البحرين، تزوجت 213 بحرينية من مواطنين من مجلس التعاون الخليجي و268 بحرينية من جنسيات عربية وكذلك 102 بحرينية من وافدين اجانب خلال عام 2013³⁸ (بإجمالي 583 بحرينية متزوجة من غير بحريني).

وذكرت مقالة نشرتها وكالة الأنباء البحرينية بتاريخ 11 يناير 2014 أن الحكومة البحرينية وافقت على مقترح لمشروع قانون لتعديل بعض مواد قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 لمنح الجنسية البحرينية لأبناء البحرينية المتزوجة من غير مواطن وفقاً لشروط خاصة³⁹، ولكن حتى الآن لم يعلن عن تطبيق هذه التعديلات على القانون.

المعاهدات الدولية المصادق عليها بشأن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان

تنص المادة 18 من دستور مملكة البحرين على مبدأ المساواة بين الجنسين وقد صادقت المملكة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 20 سبتمبر 2006 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 27 سبتمبر 2007، وصادقت على اتفاقية «سيداو» اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 18 يونيو 2002 مع تحفظات على المواد 2 و 9⁴⁰ و 15 و 16 و 29 وقد وقعت البحرين على اتفاقية حقوق الطفل الدولية في 13 فبراير 1991.

36 سعاد حمادة، أوقفوا كراهية أبنائكم: قانون الجنسية البحريني يترك العديد من الأطفال بلا جنسية، 23 مايو 2008. *THE WIP* - <http://bit.ly/IwvCmIz>

37 رهاب أحمد، شعاع أمل لآلاف الأطفال البحرينيين، العربي الجديد، 18 سبتمبر 2014.

38 إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات في مملكة البحرين، http://www.cio.gov.bh/cio_eng/index.html

39 «توصيات وقرارات داعمة لتمكين المرأة البحرينية منذ إنشاء المجلس الأعلى للمرأة»، وكالة الأنباء البحرينية، 8 يونيو 2014.

40 دراسة نشرت في 10 فبراير 2014 عن مركز البحرين لحقوق الإنسان تفيد بأن تحفظ البحرين على هذه المادة يتم مراجعته وقد يتم سحبه.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من الغير مواطنين

يتطلب من البحرينية الراغبة بالزواج من غير مواطن إحضار والدها أو إحضار توكيل منه في هذا الصدد، أو دليل موثق آخر بخصوص قبوله للزواج، ويجب أن يقدم زوجها دليل موثق بحالته الاجتماعية الحالية من دولته الأصلية وخطاب من سفارته يبين قبولها لهذا الزواج، وخطاب آخر من كفيله في البحرين، ويجب على الزوج الغير مواطن تقديم شهادة راتب وشهادة صحية وشهادة تثبت أنه اعتنق الإسلام في حالة كان غير مسلم⁴¹.

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

دخل قانون الجنسية البحريني حيز التنفيذ بتاريخ 1963/9/6 وجرى تعديله عدة مرات (1981 و 1989 و 2014) ولكنه مازال مخالفاً للدستور البحريني المنشور في 1973، وتتص المادة الرابعة من قانون الجنسية المعدلة بموجب المرسوم القانوني رقم 1989/12 على أن أطفال الأم البحرينية يحق لهم الحصول على الجنسية فقط في حالة عدم معرفة هوية الأب أو إذا ثبت قانوناً أنه ليس الطفل البيولوجي للأب القانوني⁴².

وبحسب مقالة نشرت في جريدة الوسط، فقد رفضت التعديلات على قانون الجنسية والتي تمنح الجنسية البحرينية إلى الغير مواطنين المتزوجين من بحرينيات في 2009 على أساس أن المرأة تتبع زوجها فيما يتعلق بالجنسية وليس العكس، وتلا ذلك الجدل الخوف من أن أبناء الزوج المجنس من زواج سابق قد يحق لهم الحصول على الجنسية وكذلك أي زوجة جديدة مستقبلية، مما يعني تأهل الأفراد الذين لم يحق لهم الحصول على الجنسية من قبل⁴³، وتلك المخاوف تتطابق للأسف مع المزاعم التي يستخدمها المشرعون في دول مجلس التعاون الخليجي لمنع إحداث تقدم حقيقي في هذه المسألة.

أبناء المواطنين المتزوجات من غير مواطنين

تبنى المجلس الأعلى للمرأة المعين من الحكومة قضية حقوق البحرينيات في منح جنسيتها إلى أبنائهن واللجنة التي تشكلت بناءً على طلب الملك للنظر في مطالبات البحرينيات المتزوجات من غير مواطنين وإشعار صناع السياسات والكيانات الحكومية المشتركة في هذه المسألة في عام 2006، ولكن ما زال هناك بعض التمييز في الوقت الراهن، وتقول جين كينيمونت بأنه «في البحرين منح الملك الجنسية إلى مئات الأطفال بنفس الحالة (أطفال المواطنين المتزوجات

41 وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين

<http://www.moj.gov.bh/defaulte332.html?action=article&ID=1497>

42 وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين،

<http://www.moj.gov.bh/default1d49.html?action=article&ID=872>

43 «النواب والحكومة: لا جنسية لزوج البحرينية الأجنبي»، جريدة الوسط، العدد 2388، 2009/3/21،

من غير مواطنين»⁴⁴ ولكن ليست هناك أرقام منشورة حول العدد الإجمالي الذي حصل على الجنسية حتى الآن.

تمنح النساء البحرنيات المسكن الحكومي في حالة طلاقهن مع حضانة الأطفال أو في حالة أصبحن أرامل، وقد منحت تعديلات جديدة على قانون الإسكان في عام 2005 مزايا المسكن للمرأة العاملة مع دخل ثابت لدعم وإعالة أسرتهن، وقد عدل القانون في 2009 فيما يتعلق بالرعاية الصحية ليعامل أبناء المواطنين نفس معاملة المواطنين البحرنيين.

وهناك تعديل على القانون رقم 2006/18 بخصوص التأمينات الاجتماعية بحيث يتم معاملة أبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن بنفس معاملة المواطنين، والقانون رقم 2009/35 بخصوص معاملة أبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن بنفس معاملة المواطنين بحيث «إعفاؤهم من رسوم الخدمات الحكومية و الصحية و التعليمية و رسوم الإقامة الدائمة في المملكة، و يجوز منح القصر منهم تأشيرة دخول سواء للزيارة أو للإقامة الدائمة بكفالة والדתهم دون رسوم»⁴⁵ أو إذا كانوا رشداً و ملتحقين بمراحل تعليم مختلفة أو إناث غير متزوجات.

وفيما يتعلق بحرية الانتقال، تبنت البحرين العديد من الإجراءات لتسهيل حركة أبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن، مثل منح جوازات السفر المؤقتة لأبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن وتسهيل إجراءات سفرهم، علاوة على معاملتهم معاملة المواطنين في مسألة بطاقات الإقامة ورخص القيادة وتجديدها منذ عام 2006،⁴⁶ وبالرغم من هذا تظل الكفالة والإقامة قضية عالقة حيث يحتاج أبناء المواطنة المتزوجة بغير مواطن إلى مغادرة الدولة والعودة إليها لأغراض الإقامة، وفي بعض الأحيان تعيق هذه المسألة السفر من وإلى البحرين .

44 جين كينينمونت، «الجنسية في الخليج»، في دول الخليج والثورات العربية 2013.

45 تقرير إنجازات دول مجلس التعاون في مجال حقوق الانسان 2006-2014 مطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 2015

46 «توصيات وقرارات داعمة لتمكين المرأة البحرينية منذ إنشاء المجلس الأعلى للمرأة»، وكالة الأنباء البحرينية، 8 يونيو 2014.

**عقود الزواج والطلاق حسب مجموعات الجنسية الرئيسية
في مملكة البحرين لعام 2013
(وزارة العدل والشؤون الاسلامية)**

جنسية الزوج					جنسية الزوجة/ المطلقة
المجموع	بحريني	خليجي	عرب آخرون	آخرون	
عقود الزواج					
5,271	4,688	213	268	102	بحريني
196	147	36	9	4	خليجي
1,174	763	25	372	14	عرب آخرون
822	412	13	33	364	آخرون
7,463	6,010	287	682	484	المجموع
عقود الطلاق					
1,503	1,388	67	31	17	بحريني
36	25	10		1	خليجي
172	132	10	29	1	عرب آخرون
113	82	5	5	21	آخرون
1,824	1,627	92	65	40	المجموع

المملكة العربية السعودية

تعاني المملكة العربية السعودية من مشاكل عديدة في معاملة المواطنات، حيث توجد قيود مفروضة على حرية الحركة والتعليم والفرص الوظيفية والتي تعني أن المملكة تستمر في مجابهة التحديات في تحسين وضع السعوديات وليس فقط في المسائل التي تتعلق بالأحوال الشخصية والزواج، و للارتقاء في معاملة المرأة اجتماعياً وقانونياً تأسست العديد من الكيانات في عام 2004 بهدف تحسين الوضع للنساء السعوديات، مثل اللجنة الوطنية العليا الدائمة لشؤون المرأة واللجان الأخرى المعنية بحماية المزايا الاجتماعية.

ويبدو أن هناك تغطية إعلامية متزايدة حول المخاوف المثارة بسبب زيادة أعداد غير المتزوجات في المملكة العربية السعودية، وفي عام 2011 حذرت مقالة نشرت في إميريتس 7/24 أنه بحسب البيانات الرسمية⁴⁷ في المملكة العربية السعودية هناك حوالي 1,8 مليون مواطنة غير متزوجة تتخطى أعمارهن 30 عاماً، ويقول كاتب المقالة أن المسؤولين السعوديين نسبو المشكلة إلى أن الكثير من السعوديين يفضلون الزوجات الغير مواطنات بسبب ارتفاع نفقات الزواج والمهور المطلوبة من الزوجات المواطنات، وحسب ما نقل عن أحد أعضاء مجلس الشورى كانت هناك حوالي 700.000 سيدة سعودية تزوجن من غير مواطنين في ذلك الوقت.

وحسب الأرقام المذكورة في الدائرة المركزية للإحصاء والمعلومات بلغت نسبة السعوديات غير المتزوجات في سن 15 عام فما فوق 1, 32 % من إجمالي عدد المواطنات في عام 2007،⁴⁸ وخلال العقد الماضي عملت المملكة العربية السعودية على تسهيل العديد من اللوائح بخصوص زواج المواطنات بغير مواطنين ولاسيما في حال الاقتران بالأزواج من دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد أصبحت المقالات الصحفية في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي متزامنة في مراقبة وتقديم تقارير عن أعداد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين من إحصائيات الزواج والطلاق المنشورة سنوياً من وزارات العدل، والتي تلمح إلى اهتمام متنامي حول هذه الظاهرة، وبحسب مقالة نشرت في جريدة الشرق لقد كانت هناك 1925 مواطنة متزوجة من غير مواطنين خلال عام 2013،⁴⁹ وتوضح الأرقام المقدمة من وزارة العدل التي تقدم تفصيلاً لشهادات الزواج الصادرة حديثاً لسعوديات متزوجات من غير مواطنين بحسب جنسية الزوج أنه كانت هناك 2075 مواطنة تزوجن بغير مواطنين خلال عام 2012.⁵⁰

47 نديم كواش، «القانون السعودي يجيز الزواج من غير مواطنين»، إميريتس 7/24، 28 يونيو 2011

48 نشرة الأبحاث الديموغرافية 1428، www.cdsi.gov.sa

49 ياسمين المحمود، 90% من زيجات الغير مواطنين ناجحة، الشرق، 12/6/2014

[1159869/12/06/http://www.alsharq.net.sa/1159869/12/06/](http://www.alsharq.net.sa/1159869/12/06/)

50 اشتقت هذه الأرقام من الإحصائيات السنوية لوزارة العدل لعام 2012 كما وردت في موقع الهجرة وأسواق العمل الخليجية [website www.gulfmigration.eu](http://www.gulfmigration.eu)

المعاهدات الدولية المصادق عليها بشأن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان

تضمن المادة 8 والمادة 26 من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية حقوقاً متساوية للمرأة والرجل وقد تمت المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الدولية في 26 يناير 1996 والمعاهدة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في 23 سبتمبر 1997، وكذلك صادقت المملكة على اتفاقية «سيداو» في 7 سبتمبر 2000 مع تحفظات على الفقرة 2 من المادة 9 والفقرة 1 من المادة 29.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من الغير مواطنين

يتوجب على المرأة السعودية الراغبة بالزواج من غير مواطن الحصول على تصريح حتى يكون الزواج قانوني ومعتمد، وعليها تقديم طلب إلى ممثلين وزارة الداخلية في الأمارة، وفي حال رغبت السعودية بالزواج من غير مواطن، يجب أن يكون الزوج مسلماً أو قد اعتنق الإسلام قبل الزواج.

صدر القانون المنظم لزواج السعوديات من غير مواطنين بموجب القرار الوزاري رقم 6874، ويوضح في المادة الأولى فئات المواطنين والمواطنات الذين لا يمكنهم الزواج من غير مواطنين (مثل العاملين في الوظائف العسكرية أو شاغلي الوظائف الدبلوماسية)، وتجزئ المادة الثانية للمواطنين (باستثناء الفئات المذكورة في المادة الأولى) الزواج من مواطنين من الدول العربية والإسلامية عند الحصول على الموافقة من وزير العدل بموجب الأحكام القانونية، أما المادة الثالثة فإنها تبيح للمواطنين الزواج من مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي عند الحصول على موافقة من المكاتب التمثيلية السعودية في الخارج (وقد يكون هذا الشرط معلق حالياً)، وتجزئ المادة السادسة الزواج بين مواطنين وغير مواطنين بشرط ألا يكون الأخير غير مرغوب فيه لأسباب تتعلق بالشخصية أو الجنسية أو الديانة، ويشتمل ذلك على الأفراد الذين يحملون معتقدات لا تعترف بها الشريعة الإسلامية، وتحدد المادة التاسعة إحدى عواقب مخالفة هذه اللائحة وهي منع دخول الزوج الغير مواطن أو الزوجة الغير مواطنة وإلغاء الإقامة داخل المملكة، وتنص المادة العاشرة على أنه يجوز لوزير الداخلية الموافقة على الزواج المبرم بمخالفة المادة الثانية، ويحتاج الجنسان إلى تصريح حكومي للزواج بغير مواطنين باستثناء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ويجب على المرأة الحصول على موافقة ولي الأمر على الزواج أو أمر قضائي في حالة العضل (رفض الولي منح تصريح الزواج)، والشيء الهام الواجب ملاحظته في هذه القوانين أن السن المطلوب للمواطن الراغب في الزواج من غير مواطنة أعلى من سن المواطنة في نفس الموقف (30 عام مقابل 25 عام للمواطن الذي لم يسبق له الزواج على الإطلاق و 25 عام مقابل 21 عام في حالة كان الغير مواطن قريب من

الدرجة الأولى)، وفي حالة المواطنة، يتوجب على الزوج الغير مواطن تقديم نسخة من تصريح الإقامة والعمل من كفيله⁵¹ وهناك تسهيلات خاصة بزواج المواطنين من ابناء وبنات السعوديات .

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

منح الأمر الملكي رقم 5604/20/8 من نظام الجنسية السعودية المؤرخ في 1374/1/25 هجرية⁵² زوج المواطنة السعودية المتزوجة من غير مواطن وأبنائها الذكور الحق في التقدم للحصول على الجنسية، وهناك بعض الشروط الواجب توفرها مثل إتقان اللغة العربية مع الإقامة الدائمة وسجل حسن السير والسلوك وألا يكون حكم عليه بحكم جنائي أو سجن لمدة تتجاوز ستة أشهر.

يختلف النظام السعودي عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي حيث أنه يتمتع بنظام نقاط يحدد ما إذا كان المتقدم مؤهلاً للحصول على الجنسية شريطة الوفاء بعدة أحكام، حيث يطلب من المتقدمين اجتياز نظام 33 نقطة مقسم إلى 3 أجزاء، أولها ضرورة أن يكون المتقدم مقيماً بصورة قانونية في المملكة لما لا يقل عن 10 سنوات متتالية بموجب تصريح الإقامة القانونية (والذي يمنح 10 نقاط)، والثاني يتعامل مع المؤهلات الأكاديمية والوظيفية، حيث تمنح درجة الدكتوراة في الطب أو الهندسة 13 نقطة والدكتوراة في العلوم الأخرى 10 نقاط ودرجة الماجستير 8 نقاط ودرجة البكالوريوس 5 نقاط، أما القسم الثالث فإنه يتعامل مع الأقارب السعوديين، فإذا كان الوالدان سعوديين أو كان الأب سعودياً (3 نقاط) أو الأم سعودية (نقطتان) ولو كانت الزوجة ووالدها سعوديين (نقطتان) ولو كانت الزوجة فقط سعودية (نقطة واحدة)، وإن كان هناك على الأقل اثنين سعوديين من الأبناء أو الإخوة (نقطتان) وأقل من اثنين (نقطة واحدة)، ويتوجب الحصول على 23 نقطة كحد ادنى حتى تنظر اللجنة في الطلب.

في حالة الأم السعودية تمنح نقطة إضافية إن تمكن المتقدم من إثبات أن جد والدته كان سعودي الجنسية وهو أمر يصعب إثباته في المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن بسبب أن الكثير من الأجيال القديمة لا توجد لديهم أرقام هوية وطنية⁵³، وتتص كذلك المادة 8 من قانون الجنسية على أن المتقدم يجب أن يتجاوز عمره سن الرشد للتأهل للحصول على الجنسية وأن يكون ذكراً وحاملاً لجوز سفر دولة أخرى يمكنه العودة إليها، وهذا يعني أن بنات المرأة المتزوجة من غير مواطن يمكنهم التأهل للحصول على الجنسية فقط من خلال الزواج بمواطنين سعوديين.

51 إمارة المنطقة الشرقية

www.sharqiah.goc.sa

52 اللوائح مأخوذة من موقع وزارة الداخلية السعودية

www.moi.gov.sa

53 دكتور لطيفة الشعلان، عضو مجلس الشورى، تعليق من مؤتمر مركز دراسات المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت 2012.

وكانت الكفالة عن طريق صاحب العمل ضرورية لزواج السعودية بموجب القانون القديم ولكن بات الأمر أسهل الآن بالنسبة لكفالة أزواج وأبناء السعوديات، وهناك قوانين حديثة لمنح أزواج السعوديات الحق في العمل في القطاع الخاص تحت كفالة زوجاتهم بشرط أن تنص تصاريح إقامتهم على أنهم «زوج مواطنة سعودية» وهذا يعني أن المرأة السعودية يمكنها نقل وظيفة زوجها الغير مواطن في الخارج إلى وظيفة داخل المملكة تحت كفالتها⁵⁴.

أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين

في عام 2012 أصدرت الحكومة السعودية قوانين جديدة تتعامل مع أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين، حيث ينص المرسوم رقم 406 بتاريخ 1433/12/27 هجري على الموافقة على الشروط الخاصة فيما يتعلق بأبناء المواطنات السعوديات المتزوجات من غير مواطنين، ويمنح السعودية الحق في إصدار تصريح إقامة لأبنائها في المملكة تحت اسمها، وحق إحصائهم معهم إلى المملكة في حالة كانوا يقيمون خارجها، و تتحمل الحكومة رسوم الإقامة، ويسمح لأبناء السعوديات المتزوجات من غير مواطنين العمل في القطاع الخاص في المملكة دون تحويل إقامتهم ويتم التعامل معهم نفس معاملة السعوديين فيما يتعلق بالتعليم والعلاج الطبي ويكونوا مشمولين في برامج العمالة السعودية، طالما أنهم يحملون أوراق ثبوتية موثقة.

وقد كان نظام الكفالة القديم يحتم كفالة الأبناء للإقامة تحت اسم الأب أو تحت كفالة المؤسسة أو الشركة التي يعمل فيها الأب، ويكون على الأم السعودية البحث عن كفيل بديل أو أن تكفل أبنائها تحت مسميات الخدم أو السائقين، وفيما يتعلق بالوظائف، يجب ان يعامل أبناء المواطنات نفس المواطنين حسب القانون ولكن لم تكن الحالة كذلك في الواقع حسب ما ذكرته بعض النساء اللواتي جرت مقابلاتهن⁵⁵.

ينص صندوق التطوير العقاري على تأهيل السعوديين ذكوراً وإناثاً الذين لا يملكون منازل و الذين لم يحصلوا من قبل على قروض، وتسهيل النساء فقط في حالة كن مطلقات لأكثر من عامين أو أرامل لم يتزوجن لمرّة أخرى، وتم إصلاح شروط الإقراض حديثاً حتى تشمل على المتزوجات اللواتي يعتبرن الراعيات الوحيدات لأسرهن.

وقد قبل اقتراح مدعوم من قبل مجلس الشورى للمؤسسة العامة للتقاعد بأن يحق لأزواج وأبناء السعوديات التأهل للحصول على معاش أهمهم التقاعدي في حال تسجيلهم كوافدين من ذوي فئات خاصة.

54 يجوز للسعوديات المتزوجات من غير مواطنين كفالة أبناءهن وأزواجهن، سعودية جازيت، 13 فبراير 2013

55 قدمت السيدة شيخة التقي ملحوظة عن هذه القضية.

عدد السعوديات المتزوجات من غير مواطنين في 2012

(إحصائيات وزارة العدل)

الزواج الغير مواطن	دولة الجنسية
112	الإمارات العربية المتحدة
375	الكويت
20	البحرين
11	عمان
307	قطر
62	مصر
12	السودان
65	فلسطين
544	اليمن
53	الأردن
10	لبنان
120	سوريا
9	العراق
6	المغرب
2	الجزائر
2	تونس
6	موريتانيا
0	جيبوتي
7	الهند
0	سريلانكا
1	الضليبين
3	تايلاند
17	بنجلاديش
3	تركيا
17	أفغانستان
3	إندونيسيا
0	ماليزيا
15	بورما

(تابع) عدد السعوديات المتزوجات من غير مواطنين في 2012 (إحصائيات وزارة العدل)

الزوج الغير مواطن	دولة الجنسية
13	تركستان
72	باكستان
12	مالي
3	إريتريا
2	إثيوبيا
0	كينيا
28	نيجيريا
2	بوركينافاسو
3	تشاد
1	أوروبا
3	المملكة المتحدة
5	الولايات المتحدة الأمريكية
149	جنسيات أخرى
2075	المجموع

اشتقت هذه الأرقام من إحصائيات وزارة العدل السنوية لعام 2012 والواردة في موقع الهجرة و أسواق العمل الخليجية.

Gulf Labour Markets and Migration
www.gulfmigration.eu

الإمارات العربية المتحدة

تأسست أول جمعية نفع عام معنية في شؤون المرأة في الإمارات العربية المتحدة في أوائل الستينيات، وقد أنجز الكثير من أجل تعزيز رعاية الإماراتيات من خلال الاتحاد النسائي العام. ولقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة رائدة في الخليج في ترويج تولي المرأة للمناصب القيادية بعد تعيين الدكتورة أمل القبيسي رئيسة للمجلس الوطني الاتحادي وبذلك غدت أول رئيسة لمجلس الأمة في العالم العربي.

تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على النسبة الأكبر من المقيمين الغير مواطنين من بين دول الخليج العربي وقد أدى ذلك بطبيعة الامر إلى العديد من الزيجات بين مواطنين وغير مواطنين، وبحسب الإحصائيات الرسمية كان هناك 838 عقد زواج صادر في عام 2014 لمواطنات متزوجات من غير مواطنين في الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لديها تشريعات تسمح صراحة للمواطنات بمنح جنسياتهن إلى أبناءهن الغير مواطنين، ويبقى الأمل أن تنتشر هذه السابقة بين جيرانها في أسرع وقت ممكن، ويحق لأبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين الحصول على جنسية الإمارات العربية المتحدة فور بلوغهم سن الثامنة عشر بعد دراسة الحالة بناءً على المرسوم الرئاسي الصادر بمناسبة الذكرى الأربعين للاتحاد الفيدرالي للإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2 ديسمبر 2011. ولدى الإمارات العربية المتحدة، مثل دولة الكويت، بيانات عامة تفصيلية حول أحدث الزيجات بين المواطنين والغير مواطنين بما في ذلك المواطنات، ومع ذلك لم يتم العثور على العدد الإجمالي للمواطنات الإماراتيات المتزوجات من غير مواطنين وأبنائهن.

المعاهدات الدولية المصادق عليها بشأن حقوق الجنسين وحقوق الإنسان

المادة 14 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة تعزز مبدأ المساواة، وقد صادقت الإمارات على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في 20 يونيو 1974 وعلى اتفاقية «سيداو» في 6 أكتوبر 2004 مع تحفظات على المواد 2 (و) و 9 و 15 (2) و 29 وعلى اتفاقية حقوق الطفل الدولية في 3 يناير 1997.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من الغير مواطنين

في حال رغبت الإماراتية بالزواج من غير مواطن يجب الحصول على تصريح من المجالس العليا، مع ضرورة استيفاء العديد من الشروط، وتتطلب إمارة أبو ظبي من المرأة والرجل تحت سن الثامنة عشر الحصول على تصريح من القاضي أو اللجنة المختصة وخاصة اذا كان عمر الزوج ضعف عمر الزوجة أو إن لم يكن للمرأة ولي قانوني، أما العاملين في القوات المسلحة الذين لديهم الرغبة في الزواج من غير مواطنين يجب عليهم أولاً الحصول على تصريح من القوات المسلحة واللجنة المختصة. مواطنو الإمارات العربية المتحدة من إمارة عجمان الراغبين في الزواج من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي عليهم تقديم موافقة من دائرة عجمان القضائية، أما الغير مواطن الراغب في الزواج من مواطنة إماراتية فيجب عليه تقديم شهادة حسن سير وسلوك⁵⁷، و فحص طبي للطرفين معتمداً من اللجنة الطبية المختصة بعد الحصول على موافقة الولي⁵⁸.

وهناك بعض الشروط الخاصة التي تشمل على ضرورة تقديم المواطنات المطلقات أوالأرامل لوثيقة رسمية كدليل على ذلك، وفي حالة قيام الشخص الحاضر بالتصرف بالوكالة عن طرفي الزواج يجب تقديم وثيقة خاصة، إذا كانت الوثيقة من خارج الإمارات العربية المتحدة فيجب توثيقها في سفارة تلك الدولة، إذا كانت الوثيقة بأي لغة أخرى بخلاف اللغة العربية، فيجب ترجمتها لدى مترجم محلف معتمد لدى وزارة العدل.

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

عدل القانون في ديسمبر 2011 حتى يمنح أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين الجنسية عند سن الثامنة عشر بعد دراسة الحالة، وقبل ذلك القرار، اختلف وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين من امارة الى إمارة، وقد تمت تسوية هذه المسألة من خلال هذا القانون الدستوري، وتستطيع الإماراتية ان تكفل زوجها الغير مواطن اذا كانت قد حصلت على موافقة على الزواج وقدمت البيانات المطلوبة بعد دفع الرسوم المحلية والاتحادية .

تنص المادة 3 من قانون الاتحاد الفيدرالي رقم 17 لعام 1972 بخصوص الجنسية والجوازات على أن الغير مواطنة المتزوجة من مواطن يجوز منحها الجنسية بعد مرور 3 سنوات في حال رغبت في الحصول عليها، مع إشعار وزير الداخلية برغبتها وتخليها عن جنسيتها الأصلية، ولكن لسوء الحظ لا يطبق ذلك الإجراء بالنسبة للزوج الغير مواطن للمواطنة الإماراتية، وتنص المادة 14 من ذات القانون على أن الإماراتية المتزوجة من غير مواطن تحتفظ بجنسيتها ولا تخسرهما ما لم تحصل على جنسية زوجها.

57 القوانين الحاكمة للزواج في الإمارات العربية المتحدة، الموقع الرسمي لحكومة الإمارات العربية المتحدة <http://bit.ly/1Cc6pM0>

58 بوابة الإمارات العربية المتحدة، الحقوق القانونية <http://bit.ly/14W436L>

أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين

كان المرسوم الرئاسي لعام 2011 بمنح أبناء الإماراتيات المتزوجات من غير مواطنين الحق في التقدم للحصول على الجنسية بعد بلوغ سن الثامنة عشر عامل تغيير في منطقة مجلس التعاون الخليجي وفي الدول الأخرى في العالم العربي والتي لا تسمح حتى الآن للمواطنات بمنح جنسياتهن إلى أبنائهن مثل دولتي لبنان والأردن. وذكرت مقالة نشرت في الإمارات اليوم أنه منذ 2011 كانت هناك أربع دفعات مختلفة لمنح الجنسية إلى أبناء الإماراتيات، والتي تجلت في تجنيس مجموعة من 106 شخص في عام 2014، ولا يسمح هذا المرسوم للأُم بمنح جنسيتها إلى أبنائها مباشرة ولكن للأبناء التقدم للحصول على الجنسية فور بلوغ سن الثامنة عشر، وكانت هناك مطالبات في المجلس الاتحادي لتعديل سن منح الجنسية من ثمانية عشر عاماً إلى «من لحظة الميلاد» ولمراجعة قوانين الإسكان التمييزية (الدورة الاتحادية الخامسة عشر).⁵⁹

وفي أبريل 2009، صادق المجلس الوطني الاتحادي على قانون الإسكان والذي يسمح للإماراتيات المتزوجات من غير مواطنين الحصول على مزايا الإسكان الحكومي، وخاصة في حالة لم يتمكن الزوج من توفير المسكن الملائم لهن وقد تم تطبيق هذا القانون في دبي وإمارات أخرى وفقاً للمقابلات التي أجريت، ولقد استفادت المواطنة المتزوجة من غير مواطن من الرعاية السكنية ضمن «برنامج الشيخ زايد الاسكاني» و «مؤسسة محمد بن راشد» للإسكان، وقد تتفاوت الرعاية السكنية من إمارة أخرى.

وفيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، تتم معالجة أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين تماماً مثل أبناء المواطنين ولكن تطبيق هذا قد يختلف من إمارة إلى أخرى، وهناك قلق من أن أبناء المواطنات الإماراتيات لازلوا يعانون من تمييز فيما يتعلق بالتعليم العالي والفرص الوظيفية.

59 د. منى البحر، عضو المجلس الوطني الاتحادي، في كلمتها أمام مؤتمر حقوق المرأة في الجنسية والمواطنة المنعقد بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت عام 2012

عقود الزواج المسجلة حسب جنسية الزوج والزوجة والامارة

في 2014

(المركز الوطني للإحصاء)

		زوج مواطن				زوج غير مواطن				الامارة
		زوجة مواطنة		زوجة غير مواطنة		زوجة مواطنة		زوجة غير مواطنة		
اجمالي	النسبة المئوية	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
6,439	38.1	3,034	77.64	874	22.4	513	20.3	2,018	79.7	أبوظبي
5,090	30.1	1,158	63.7	661	36.3	157	4.8	3,114	95.2	دبي
2,232	13.2	1,283	84.4	237	15.6	70	9.8	642	90.2	الشارقة
952	5.6	410	71.6	163	28.4	36	9.5	343	90.5	عجمان
194	1.1	133	86.4	21	13.6	11	27.5	29	72.5	أم القيوين
1,261	7.5	781	83.5	154	16.5	31	9.5	295	90.5	رأس الخيمة
749	4.4	602	92.5	49	7.5	20	20.4	78	79.6	الفجيرة
16,917	100.0	7,401	77.4	2,159	22.6	838	11.4	6,519	88.6	المجموع

قطر

كانت هناك العديد من الإصلاحات على حقوق النساء في قطر خلال العقدين الماضيين، وتزامناً مع ذلك تحسنت الفرص الاجتماعية والمهنية للمرأة القطرية، ولكن مثل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى هناك قيمة كبيرة تمنح إلى القرابة والنسب حينما يتعلق الأمر بالزواج وهذا يؤثر بدوره على التشريعات. وقد أبدى المجتمع القطري المتحفظ بعض المقاومة تجاه زواج المواطنين القطريات خارج الألقاب العائلية و القبائل التي تتكون منها دولة قطر، وهذا حسب ما أوردته المواطنات اللواتي خضعن للمقابلات والرأي العام في وسائل الأعلام المحلية. وتشرح مناقشة على مدونة «أنا أحب قطر» (ILoveQatar) ذلك التخوف بقول «إن منح الجنسية إلى ممن ليس لديهم آباء قطريين يدخل ألقاب جديدة في المزيج ويقوض تعريف قطر القائم على مجموعة فريدة من القبائل. وبالتالي فإن أبناء (القطريات) سوف يتبعون آباءهم ولن يحصلوا على أية مزايا بخلاف تصريح الإقامة»⁶⁰ وفي الواقع يعتبر الحفاظ على الهوية القطرية والتركيبة السكانية أو الديموغرافية أحد الأسباب وراء الحد من إصدار الجنسيات القطرية في الملحوظة التفسيرية للمادة 17 من قانون الجنسية، وذكرت مقالة نشرت في جريدة بننسولا القطرية أن الحكومة القطرية طلبت من جميع الدول العربية والإسلامية عدم منح مواطنيها الحق في الزواج من مواطنين قطريين دون الحصول على الموافقة الحكومية أولاً،⁶¹ وحسب دراسة قامت بها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في عام 2012 هناك بعض القلق في دولة قطر من تزايد نسب الطلاق وأعداد القطريات غير المتزوجات،⁶² وهو أمر يشابه المخاوف في البلدان الأخرى في منطقة الخليج العربي، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تشريعات تسهل زواج المواطنات القطريات بالغير مواطنين وتتبنى عملية التجنيس لأبنائهن مطلب مبني على وضع واقعي وقد يوفر حلول لهذه الظاهرة في المستقبل.

اهتم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بقضية القطريات المتزوجات من غير قطريين، وقد تتواجد أعداد دقيقة للقطريات المتزوجات من غير مواطنين ضمن قاعدة بياناته ولكن لم يتم نشرها حتى الآن، وتوجد إحصائيات زواج شهرية لحالات الزواج تبعاً لجنسية الزوجة والزوج تنشرها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء عبر موقعها الإلكتروني.⁶³ وقد

60 «قوانين الزواج القطرية»، مدونة اي لوف قطر، 23 أغسطس 2008
1AivXX2/ly.bit.ly

61 محمد عثمان وفزينة سليم، «الكثير من القطريين لا يستصيغون الزواج من غير مواطنين»، بننسولا قطر، 19 أبريل 2014

62 قطر: ميراث للأجيال القادمة، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، نوفمبر 2012

63 موقع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
qa.gov.mdps.www

يهتم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة بهذه المسألة مع استمراره في ترويج ثقافة حقوق الإنسان في قطر والعمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية.

المعاهدات الدولية المصادق عليها بخصوص الجنس وحقوق الإنسان

المادة 35 من الدستور القطري تنص على أن القانون لا يميز بين المواطنين على أساس النوع، وفي 29 أبريل 2009 صادقت دولة قطر على معاهدة «سيداو»، مع تحفظات على المواد 2 و 9 و 15 و 16، وفي 3 أبريل 1995 صادقت على اتفاقية حقوق الطفل الدولية وفي 22 يوليو 1976 وقعت على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

القوانين الحاكمة لزواج المواطنين من الغير مواطنين

قدمت المادة الأولى من القانون رقم 13/2015 تعديل على القانون رقم 21 لعام 1989 الذي ينظم زواج القطريين بغير مواطنين، والذي استبدل لجنة سابقة ترأسها ممثل من وزارة الداخلية وأعضاء من مختلف الهيئات الحكومية والوزارات بلجنة داخل وزارة الداخلية تتلقى طلبات هذه الزيجات، وتقوم بفحصها وتقديم توصياتها إلى وزير الداخلية الذي يتخذ القرار النهائي⁶⁴. وبالتالي في حالة رغب مواطن قطري الزواج من غير مواطن، يتوجب عليه أو عليها الحصول على تصريح من وزارة الداخلية للقيام بذلك، وقد يستغرق الحصول على موافقة وزارة الداخلية وقت طويل، ويجب إجراء العديد من المقابلات مع جهات مختلفة حيث يقدم الزوج والزوجة المستقبليين شهادات الميلاد وجوازات السفر والبطاقات الثبوتية والعديد من الوثائق القانونية الأخرى، علاوة على ذلك يطلب من المرأة تقديم أوراق رسمية تثبت مباركة والدها لهذا الزواج.

وتختص المادة الرابعة من القانون رقم 21/1989 بتفاصيل المواطنين الراغبات في الزواج من غير مواطنين (شريطة ألا تنتمي إلى واحدة من الفئات المذكورة في المادة الأولى من ذات القانون التي تشمل الطلبة الذين يدرسون في الخارج والدبلوماسيين وذلك على سبيل المثال لا الحصر) وتنص على ضرورة وجود أسباب اجتماعية لهذا الزواج.

قضايا الجنسية والزواج من الغير مواطنين

يحكم قانون الجنسية القطري رقم 2 لعام 1961 والمعدل بالقانون رقم 38 لعام 2005 وضع جنسية المواطنين القطريين ويمنح الأولوية إلى أبناء القطريين المتزوجات من غير

64 بوابة نظام التشريعات الوطنية والأحكام القضائية القطرية

<https://qanoni.pp.gov.qa/portal>

مواطنين في حالة استوفوا المعايير المطلوبة، في حين أن المادة 17 من القانون تقيد عدد الجنسيات الصادرة في العام الواحد بما لا يزيد عن 50 حالة⁶⁵.

وينص قانون الإسكان الصادر في عام 2007 على أن القطريات المتزوجات من غير مواطنين عليهم الإقامة في الدولة مع أزواجهن لمدة 5 سنوات متتالية قبل تقديم طلب للحصول على المزايا السكنية،⁶⁶ ويحق لموظفي وموظفات الحكومة من الجنسية القطرية الحصول على قرض لا يقل عن 220,000 دولار أمريكي والذي قد يزيد إلى 330,000 دولار أمريكي لشراء قطعة أرض وبناء منزل.

وفيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية، فيعامل أبناء القطرية المتزوجة من غير مواطنين معاملة المواطنين وفيما يتعلق بالإقامة وحرية التنقل، ويمكن للمرأة القطرية المتزوجة من غير مواطن كفالة زوجها وأبنائها (طالما أنها تظل مقيمة داخل قطر) مما يضعها في مكانة أفضل من معظم دول الخليج الأخرى.

أبناء المواطنين المتزوجات من غير مواطنين

الوضع في دولة قطر مماثل لغالبية دول الخليج العربي، فيصعب منح أبناء القطريات المتزوجات من غير مواطنين الجنسية ما لم تكن أمهاتهم أرامل أو منفصلات بصورة دائمة عن أبيهم وحتى في هذه الحالة هناك شروط كثيرة، مما أشعل حملة على موقع تويتر بعنوان «أنا نصف قطري» في عام 2014 لتسليط الضوء على معاناة هذه الفئة.

القانون رقم 24 لسنة 2004 بخصوص التقاعد والمعاشات وتعديلاته يمنح أبناء المواطنين القطريات المتزوجات من غير مواطنين نفس حقوق المواطنين القطريين،⁶⁷ وفيما يتعلق بالفرص الوظيفية، فقد منح قانون الموارد البشرية رقم 8 لعام 2009 الأولوية في العمل في الوظائف الحكومية للمواطنين القطريين ثم أبناء القطريات المتزوجات من غير مواطنين وأخيراً الغير مواطنين المتزوجين من مواطنات قطريات.

ومع ذلك ذكر الدكتور محمد الكبيسي أن الحصول على الوظائف لأبناء المواطنين القطريات يعج بالتمييز والإحباط⁶⁸، وأنهم غير قادرين على توارث العقارات من أمهاتهم أو حتى الحصول على نفس جودة الرعاية الصحية المقدمة إلى من يولدون لأباء قطريين. وأشار إلى أن أبناء المواطنين القطريات المتزوجات من غير مواطنين يعاملون كغير

65 بوابة نظام التثريعات الوطنية والاحكام القضائية القطرية

<https://qanoni.pp.gov.qa/portal>

66 منى المنجد، «المرأة تخفق في الاحتفاظ بملكية المسكن الميسور»، عرب نيوز، 14 أكتوبر 2012

67 تؤكد قطر الالتزام بحماية الأسرة والمساواة، نشرة وزارة الخارجية القطرية 29 أكتوبر 2013
<http://1Hh7Vhc/ly.bit/>

68 محمد الكبيسي، «أبناء القطريات ... إلى أين؟»، جريدة الشرق 2014/10/26

مواطنين وعليهم تجديد تصاريح إقامتهم بصورة دورية، وأن هؤلاء الأبناء يحرمون من مزايا مثل الكهرباء والماء المجانية والمنتجات الغذائية المدعومة والتعليم المجاني علاوة على العديد من الوظائف الحكومية المخصصة للمواطنين.

ومن الجدير بالذكر، أن معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية المسحية في جامعة الدوحة قد قام بعمل بحثين خلال عامي 2013 و 2014 واكتشف أن هناك استجابة إيجابية تجاه فكرة اعطاء المواطنين حق منح جنسياتهن إلى أبنائهن⁶⁹.

69 الأبحاث أجراها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية المسحية في جامعة قطر، وكان البحث الأول خلال يناير 2013 بحث مباشر وجها لوجه لـ 799 مواطن ومواطنة وكان الثاني عبر الهاتف واشتمل على 1200 مواطنة قطرية فقط.



الخاتمة



الخاتمة

مع زيادة إعداد السكان المهاجرين بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والزيادة المطردة في حالات الزواج من غير مواطنين، فمن الواضح أن هذه القضية سوف تستمر في النمو، ومن مصلحة جميع الأطراف إيجاد الحلول العملية والمنصفة بشكل سريع للتعامل الإنساني مع هذه الفئة.

إن ارتفاع نسبة الطلاق بين المواطنين والزوجات الغير مواطنات (الجدير بالمزيد من الدراسة) و ارتفاع نسب طلاق المواطنين⁷⁰ تعني أن هذه الفئة، على الرغم من تميزها فيما يتعلق بالجنسية لا تتمتع بنجاح أكبر من فئة المواطنات المتزوجات من غير مواطنين. وهناك مشكلة كبيرة بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأخير الزواج أو الإحجام عنه عموماً حيث تزداد أعداد مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي غير المتزوجات بنسب قد تكون مقلقة مستقبلاً في الدول الستة (أنظر فصول المملكة العربية السعودية وقطر).

ويجب النظر إلى التمييز ضد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين وأبنائهن في إطار التمييز الأوسع ضد الغير مواطنين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعد انتهاكاً لكرامة الإنسان الأساسية ومخالف للقيم الإسلامية والعالمية لحقوق الإنسان . وقد عبر الكثير من النساء اللواتي خضعن للمقابلة عن غضبهن بسبب استثنائهن من مزايا الجنسية التي يحصل عليها المواطنون وزوجاتهم المجنسات تلقائياً، ومن المعاملة الغير متعاطفة معهن سواء من السلطات أو المجتمع، والنظرة المتعالية للمواطنین اتجاههن واتجاه أبنائهن .

بشكل عام وعبر الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، يمكننا تلخيص القضايا الأكثر ضغطاً التي تواجه المواطنات المتزوجات من غير مواطنين في عملية الزواج و كفالة الزوج والأبناء وإصدار تصاريح الإقامة وتجديدها وتعليم الأبناء وأخيراً الحصول على فرص عمل لهم، بما في ذلك استثنائهم من الخدمة العسكرية الوطنية ووظائف الدفاع الأخرى، وقضايا الإسكان وحرية الحركة داخل دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الزوج والأبناء ومشكلات الميراث بالنسبة إلى أزواج وأبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين.

وما بات جلياً بعد مقابلة الكثير من المواطنات المتزوجات من غير مواطنين هو أنه حتى بعد إجراء تغييرات إيجابية وتعديلات قانونية من شأنها أن تحسن من أوضاعهن وأوضاع أسرهن، إلا أن هناك الكثير من الممارسات التمييزية المجتمعية التي مازالت قائمة بصورة مزمنة، والتي تعيق التنفيذ والتطبيق الفعليين لهذه القوانين الجديدة.

70 بوز وشركاه، 2010، دراسة بعنوان «الطلاق في دول مجلس التعاون الخليجي، المخاطر والمضاعفات».



التوصيات

التوصيات

- منح إقامة دائمة لأبناء المواطنات المتزوجات بغير مواطنين بدول مجلس التعاون الخليجي مع تيسير الإقامة بالنسبة لأزواجهن.
- خفض السن القانوني لأبناء المواطنات المتزوجات بغير مواطنين لتقديم طلب للحصول على الجنسية من «السن القانوني» (18 أو 21 أو 25 سنة حسب كل دولة) إلى «من الميلاد»، مع حق التنازل عنها اذا رغبوا عند بلوغ السن القانوني كما هو الحال في فرنسا و عدة دول أخرى.
- الحد من متطلبات الإقامة المتعلقة بمنح الجنسية بالنسبة لأبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين والتي تختلف من 10 إلى 20 سنة حسب الدولة الخليجية و جنسية الأب، إلى إطار زمني يشمل سنوات الإقامة منذ الميلاد.
- منح الجنسية إلى أزواج المواطنات الخليجيات تماماً مثل الزوجات الغير مواطنات المتزوجات من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، بنفس المدة الزمنية، و خاصة في حالة وجود دليل على المساهمات الاجتماعية و الاقتصادية للزوج في الدولة.
- تبني برنامج اندماج ثقافي لجميع الأزواج الغير مواطنين حتى يكونون على علم بالمتضمنات القانونية و الاجتماعية لذلك الزواج و الجنسية اللاحقة له، و يمكن بناء تشريع لمنع الأزواج المجنسين من منح جنسياتهم إلى الأبناء غير المولودين لمواطنات خليجيات حتى لا يكون ذلك سبب وراء منح المواطنات من منح جنسياتهن إلى أزواجهن.
- حق منح الإقامة الدائمة للأزواج الغير مواطنين على أن يتم إلغاء تلك الإقامة عند انتهاء الزواج بالمواطنة.
- منح أبناء المواطنات المتزوجات من غير مواطنين الحق في التملك و الميراث و التمتع بجميع الحقوق المدنية و الحق في التعليم الجامعي.
- فصل قضية المرأة المتزوجة من غير مواطن معلوم الجنسية عن قضية المرأة المواطنة المتزوجة من شخص غير محدد الجنسية و تحديد المعايير المختلفة الحاكمة لمنح الجنسية للأزواج و الأبناء في كل حالة من الحالتين.
- الاستفادة من التعديلات التي تم إجرائها على قانون الجنسية المصرية رقم 154 لسنة 2004 الذي ينص على أن (المواطن المصري هو من ولد لأم أو أب مصريين) لتطبيق نفس التعديل على قوانين الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- الاستعانة بالمرجعيات الدينية لبيان مدى مخالفة هذه التشريعات لروح الإسلام مما يكون له أثر ضار على المجتمع بسبب تغريب أبناء المواطنين في دول تكون لديهم روح الانتماء بها بكل معاني الكلمة.
- تغيير طريقة النظر للمواطنات المتزوجات من غير مواطنين من الناحية الاجتماعية والتمييز ضد الأزواج الغير مواطنين، مما يتطلب إعادة النظر للتقاليد الحاكمة للعلاقات الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي وإعادة التأكيد على أهمية تعدد الثقافات في المجتمع الواحد.
- منح المواطنات المتزوجات من غير مواطنين نفس الحقوق الممنوحة للمواطنين المتزوجين بغير مواطنات بالنسبة لامتيازات السكن، خاصة فيما يتعلق بالقروض والأراضي حيث أن تأمين السكن ضرورة أساسية للمرأة لحفظ كرامتها الإنسانية.
- تعزيز الدور الهام لوسائل الإعلام في نشر الوعي حول صراعات المواطنات المتزوجات بغير مواطنين ويجب الاستفادة القصوى من الإعلام لكسب التعاطف حول هذه القضية.
- إجراء المزيد من الدراسات والإحصائيات الدقيقة عن زواج المواطنات بغير المواطنين بكافة دول مجلس التعاون الخليجي.
- إجراء أبحاث اجتماعية عن التأثير السلبي لهذه القوانين على المرأة المواطنة المتزوجة من غير مواطنين وعلى أبنائها.
- تقديم الدعم إلى الجمعيات والجماعات التي تعمل على نشر الوعي بخصوص وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين وإنشاء مكاتب توجيهية تضم محامين وأطباء نفسيين وموظفي خدمات اجتماعية، الخ، بهدف تقديم المشورة والتوجيه إلى المقبلات على الزواج أو المتزوجات من غير مواطنين في حالة الانفصال أو الطلاق أو الوفاة الخ.

